جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة الليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية

شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطات الاجنبية في الجزائر دراسة تحليلية

الفترة الزمنية: (2023/1990)

من اعداد الطلبة:

- مصطفى هيفاء
- زويرة شيماء

تحت اشراف الاستاذة :

د. بلخير فاطمة زهراء

أمام أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.الشيخ صالح أبو القاسم	غرداية	رئيسا
د.بلخير فاطمة زهراء	غرداية	مشرفا
د. أويابة صالح	غرداية	مناقشا1
د.لغراب سمية	غرداية	مناقشا2

السنة الجامعية 2025/2024

إهداء

إلى نفسي، التي تعثّرت ثم نهضت، وآمنت بأن النور لا يغيب مهما طال الليل.

إلى أبي، السند الأول والنبض الثابت في كل مراحل الحياة.

إلى أمي، دفء الروح وهمس الدعاء في كل حين، أنتِ المعنى الجميل لكل الأشياء.

إلى إخوتي، الذين كانوا دومًا كتفًا حين تميل الدنيا، وضحكةً تُجدد الحياة.

وإلى من حضروا في اللحظات بصمت، وكان حضورهم كنسمة راقية في وقتها... شكرًا ... للانكم كنتم ..... رفيقاتي

شيماء

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصاني بهما الله برًا، إحسانًا، والديا الكريمين، أطال الله في عمرهما، أنار الله بهما ليالي الصحة والعافية.
إلى من جمعنا معهم بيت واحد، وذكرًا خير سند، إخوتي الأعزاء كل باسمه، وإلى رفيقات الدرب، إلى من علمني حرفا طيلة مساري الدراسي، ولم يبخل بعطاءه، لتكون إلى أستاذتي الأفاضل كل بإسمه ومقامه، وأختص بالذكر أستاذتنا الحبيبة التي قدمت لنا يد العون وساعدتنا في هذا العمل. وإلى كل من اتسع قلبي لهم وضاقت هذه الورقة عن ذكرهم، أهديكم عملي المتواضع عرفانا لكم بالجميل وتقديرا لجهودكم

هيفاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفتاح التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990–2023)، بالتركيز على تأثير الصادرات، الواردات، والناتج المحلي الإجمالي كمكونات لمؤشر الإنفتاح التجاري، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل تطور مؤشرات الدراسة طبيعة العلاقة فيما بينها، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي، كما أثبتت النتائج وجود إرتباط قوي بين الميزان التجاري والإحتياطي خلال الأزمة النفطية (2014–2018)، في حين أظهرت فترة جائحة كورونا (2020–2022) أن الصادرات تؤثر إيجابا على الإحتياطي، بينما شكلت الواردات عبئا عليه، ما خلصت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يبقى هشا أمام الصدمات الخارجية بسبب إعتماده المفرط على المحروقات، وأوصت بضرورة تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين هيكل الصادرات.

الكلمات المفتاحية : إنفتاح تجاري _ إحتياطي نقدي _ صادرات _ واردات _ صدمات خارجية.

Abstract

This study aims to analyze the relationship between trade openness and foreign exchange reserves in Algeria during the period (1990–2023), focusing on the impact of exports, imports, and gross domestic product as components of the trade openness index. The study adopted a descriptive and analytical approach to examine the development of the relevant indicators and measure the nature of their interrelationship. The findings revealed a positive relationship between trade openness and foreign exchange reserves. The results also showed a strong correlation between the trade balance and reserves during the oil crisis (2014–2018), while the COVID-19 pandemic period (2020–2022) demonstrated that exports had a positive effect on reserves, whereas imports represented a burden. The study concluded that the Algerian economy remains vulnerable to external shocks due to its heavy reliance on hydrocarbons, and recommended the diversification of the production base and improvement of the export structure.

Keywords: Trade Openness – Foreign Reserves – Exports – Imports – External Shocks.

فهرس المحتويات

مقدمة.....ب

الفصل الأول: الادبيات النظرية للانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية..... 1

تمهيد 2

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية..... 3

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته..... 3

الفرع الأول: مفهوم الانفتاح التجاري..... 3

الفرع الثاني: اهمية الانفتاح التجاري..... 4

الفرع الثالث: اهداف واسباب الانفتاح التجاري..... 4

الفرع الرابع: الظريات الانفتاح التجاري واهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري 5

المطلب الثاني: الاحتياطات الأجنبية..... 9

الفرع الأول: مفهوم الاحتياطات الأجنبية وخصائصها 9

الفرع الثاني: أهمية الاحتياطات الأجنبية ومؤشراته 12

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية 16

المطلب الأول: الدارسات المحلية..... 16

المطلب الثاني: الدراسات العربية..... 20

خلاصة الفصل الأول..... 25

الفصل الثـانـي:تحليل اثر الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر 26

تمهيد 27
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة..... 28
المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة..... 28
أولا: الأساليب والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة..... 28
ثانيا: وصف متغيرات الدراسة..... 29
ثالثا: خصائص متغيرات الدراسة..... 29
المطلب الثاني: عرض حصيلة تطور متغيرات الدراسة..... 30
المطلب الثالث: إختبار صلاحية نموذج الدراسة..... 40
أولا: إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة..... 41
ثانيا: تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة..... 42
ثالثا: إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي..... 44
المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة..... 45
المطلب الأول: تحليل نتائج الفرضية الأولى..... 46
المطلب الثاني: تحليل نتائج الفرضية الثانية..... 48
المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة..... 51
خلاصة الفصل 56
الـخاتـمـة 56
قائمة المـراجــع والمـصادر 56
الـمـــلاحــق..... 56

مقدمة

مقدمة

تعد المبادلات التجارية الدولية من أهم ركائز النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر إذ أصبحت الدول أكثر تقاربا وتكاملا من أي وقت مضى نتيجة ازدياد تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود، وتمثل هذه المبادلات التفاعل الاقتصادي بين الدول أنماطا متعددة أهمها التجارة الخارجية كونها الوسيلة الأهم التي تساعد الدول على تغطية حاجاتها من المنتجات التي تنتج محليا وفي الوقت نفسه توجه فائض إنتاجها نحو التصدير، وقد أدى التطور التكنولوجي إلى جانب التغيرات السياسية والاقتصادية الكبرى في تسارع وتيرة هذا التبادل التجاري الدولي مما ساهم في بروز نظام اقتصادي عالمي قائم على الانفتاح والتكامل.

في سياق ذلك أصبحت المبادلات التجارية الخارجية أحد الأدوات الاستراتيجية التي تلجأ إليها الدول لتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن التعامل مع الأسواق الخارجية لا يخلو من التحديات، إذ أن الاندماج في التجارة الخارجية يلزم على الدول حتمية تبني سياسات اقتصادية ناجعة تحمي مصالحها وتحافظ على توازناتها المالية. فمع توسع حجم التجارة الخارجية تظهر أهمية السيطرة على تدفقات العملة الأجنبية من وإلى الدولة والتي تعتبر من المؤشرات الأساسية على توازن الاقتصاد الكلي وإمكانيته على الثبات أمام الضطربات الخارجية.

استنادا إلى هذه المعطيات ظهرت الحاجة إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية بالأخص بالنسبة للدول النامية التي تصادف تحديات مضاعفة حيث أن ارتفاع حجم المبادلات التجارية وما يرافقه من انفتاح أكبر على الأسواق الدولية يلزم ضغوطا جديدة على هذه الاحتياطات، وعليه فإن تحليل هذه العلاقة يصبح مهما لمعرفة كيفية تأثير الانفتاح التجاري على إمكانية الدول في الحفاظ على توازنها النقدي والمالي، وإنطلاق من هذا يمكن صياغة الإشكالية كالآتي:

الإشكالية:

- كيف كان تأثير الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2023/1990؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يساهم مؤشر الانفتاح التجاري في تفسير تغيرات احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990-2023)؟
2. ما دور التجارة الخارجية و الميزان التجاري في التأثير على مستويات احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا (2019-2022)؟
3. ماهي السياسات المعتمدة في الجزائر لحماية الاحتياطات الأجنبية؟

الفرضية الرئيسية:

- يؤثر الانفتاح التجاري بشكل مباشر على الاحتياطات الأجنبية خلال الفترة 2023/1990

الفرضيات الفرعية:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على إحتياطي النقد الأجنبي في، وذلك خلال الفترة (1990-2023). ($a \leq 0.05$) الجزائر، عند مستوى دلالة
- توجد علاقة إرتباطية بين التجارة الخارجية و الميزان التجاري على إحتياطي النقد الأجنبي خلال فترة جائحة كورونا (2019-2022).
- تعتمد الجزائر على مجموعة من السياسات للحد من تراجع احتياطاتها من النقد الأجنبي من بينها تقليص الاستيراد.

أهداف الدراسة:

- تحليل تطور الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2023.
- تسليط الضوء على أهم متغيرين في الاقتصاد الجزائري.

- تأطير الجوانب النظرية والفكرية للانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية وابرازهما.
- دراسة أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2023/1990.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على واحدة من أبرز العوامل الاقتصادية في الجزائر وهي مدى تأثير الانفتاح التجاري على احتياطات النقد الأجنبي ذلك من حلال فهم العلاقة بين الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية وتحليل تطورها في الجزائر مع الاعتماد على بحث تطبيقي يربط بين مؤشرين حيويين في الافتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الادبيات

النظرية للانفتاح التجاري

والاحتياطات الأجنبية

تمهيد

ان للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه مهما بلغت موارد و إمكانيات أي دولة فلا تستطيع ان تعيش بمعزل عن العالم الخارجي ،فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى اليها مختلف دول العالم سواء كانت متقدمة او نامية ولكل دولة من دول عملتها النقدية خاصة بها تتخذها مقياسا عن التعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها التي يمكن شراء أي سلعة او بيعها و يشمل العملات اجنبية أخرى أيضا ، حيث تعد الاحتياطات الأجنبية أصول خارجية المتاحة للسلطات النقدية و تلعب دورا أساسيا في صناعة القرارات الاقتصادية و المالية للدول ،لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق في مبحثنا الأول لعموميات حول الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية تتمثل في ابراز اهم نقاط، و المبحث الثاني حول الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية

أصبح الانفتاح التجاري والاحتياطات اجنبية ذات أهمية بالغة جدا في اقتصاد أي دولة لذلك تعددة المفاهيم حول كل منهما ومن خلال هذا سوف نتطرق الى اهم المفاهيم خاصة بكل من الانفتاح التجاري والاحتياطات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري وأهميته

يعد الانفتاح التجاري أحد اهم اهداف دولة لتعزيز تبادل السلع والخدمات وعلاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي ومن بين أسباب الانفتاح التجاري الرغبة في تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو المستدام.

الفرع الأول: مفهوم الانفتاح التجاري

تعدد وتنوعت مفاهيم الانفتاح التجاري ومن بين اهم تعاريفها مايلي:

هو تلك العملية التي تهدف الى فتح السوق الوطنية امام المعاملات الدولية الاقتصادية استثمارات كانت ام تجارية على أساس قواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل فهو يتخطى الحدود الوطنية الى حدود السوق الدولية، فهو ليس فقط توافر فرص الحصول على سلع بل أيضا على خدمات، تكنولوجيا، الاستثمار اجنبي، و رأس مال.[1]

ويمكن تعريف سياسة الانفتاح التجاري على انها جمله من الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة في تفضيل اتجاه الواردات او الصادرات.[2]

ونستنتج من خلال مفاهيم السابقة الانفتاح التجاري هو عباره عن مجموعه من السياسات الاقتصادية التي تعتمد على تقليل القيود والعوائق امام التجار الدولية مثل التعريفات الجمركية والقيود الكمية بهدف تسهيل

[1] صغير فؤاد،لعسكري خالد،اثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر ،اقتصاديات العمل ،مذكرة ماستر ،2023/2022،صفحة 2

[2] زيرمي نعيمة ،اثر التحرير التجاري على نمو الاقتصادي في جزائر ،مالية دولية ،مدكرة لنيل شهادة دكتورة ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2016/2015،صفحة 64

تدفق سلع الخدمات حيث يعتمد هذا المفهوم على مبدا تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول مما يؤدي الى توسيع الاسواق وتحقيق الفوائد الاقتصادية على مستوى المحلي والدولي.

الفرع الثاني: اهمية الانفتاح التجاري

تنبع اهميه التجارة الخارجية في كونها تمثل استراتيجية اقتصاديه والسياسية كما انها تعد اداه تستخدمها الدول في المعاملات الدولية لتحقيق اغراضها الاقتصادية والسياسية ولتنفيذ اهدافها الداخلية لحماية الصناعات الناشئة من المنافسات الأجنبية كما تمكن كل دوله من ان تستفيد من مزايا الدول الاخرى حيث يعد الانفتاح التجاري دليل على مساهمه التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اي انه يوضح مدى الاعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في الاسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد.[1]

الفرع الثالث: اهداف واسباب الانفتاح التجاري

1. اهداف الانفتاح التجاري

تسعى الدول من خلال تنفيذ السياسة الانفتاح التجاري الى تحقيق جمله من الاهداف من بينها:[2]

- ازالة القيود الجمركية مما يؤدي الى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة للبلدان العالم المختلفة وخاصة البلدان النامية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية البلدان المصدرة للسلع وخدمات المختلفة، وتحرير اتجاه البلدان النامية.
- بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية نيبها من النمو التجارة الدولية.

2. الاسباب الانفتاح التجاري

[1] بوروس منى ،خياط هبة ،اثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في جزائر دراسة قياسية(2018/1990)،ادرة مالية ،مذكرة ماستر ،مركز جامعي ميلة ، 2019 /2020

[2] دريدي وداد،اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائر (2018/1990/،مذكرة ماستر ،اقتصاد دولي ،محمد خيضر بسكرة ،2020/2019،صفحة 28

يمكن توضيح اسباب الانفتاح التجاري من خلال ما يلي:[1]

- يرجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية الى جذور المشكلة الاقتصادية او ما يسميه الاقتصاديون بالمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها انه مهما اختلفت النظم السياسة في الدول العالم ومهما كانت قدراتها الاقتصادية فأنها لا تستطيع اتباع سياسة اكتفاء الذاتي بصوره كامله ولفتره طويله من الزمن
- المكاسب والمزايا التي تتحقق من قيامه التجارة الخارجية حيث تقوم الدول بتصدير السلع ذات وفره نسبيه واستيراد السلع الذات نودرن نسبيه الامر الذي يحقق لها ميزتين في نفس الوقت اولهما تصريف منتجاتها الزائدة عن احتياجات السوق المحلي وثانيهما الحصول على السنة تستوردها من الخارج بأسعار تقل نسبيا عن تكلفه الإنتاجات محليا
- رغبت بعض الدول في تصريف منتجاتها بعد ارتفاع مستوى المعيشي فيها
- تطور التكنولوجي والصناعي اللذان خلق الرغبة لدى الدول التي لا تمتلك هذه التقنيات الحديثة في اكتسابها
- الحاجة الدول الصناعية الى الموارد الطبيعية الخاصة ودفعها الى التعامل مع الدول الغنية بهذه المواد.

الفرع الرابع: الظريات الانفتاح التجاري واهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

اولا: نظريات الانفتاح التجاري

يقوم الانفتاح التجاري اساسا على تحرير المبادلات الخارجية للدولة عن طريق ازاله كافة القيود برزت عده نظريات في التجارة الدولية تدعو الى تطبيق مبدا الحرية التجارية عن طريق مجموعه من المبادلات والفرضيات وفيما يلي سوف نتطرق الى اهم النظريات المفسرة لحريه التبادل الدولي:

[1] بوروس منى، خياط هبة ،المرجع السابق الصفحة 5

أ. نظريه الفكر الكلاسيكي: ترجع اول محاولات الفعلية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية تغييرا علميا الى المدرسة الكلاسيكية والتي كانت تنادي بالحرية التجارة الدولية وذلك امتداد طبيعي لمبدأ الحرية الاقتصادية كما بينت هذه المدرسة فوائد التبادل التجاري بين دول و استند الفكر الكلاسيكي في دراسة التجارة الدولية الى اربع نظريات مهمة، نظرية التكاليف مطلقة، التكلفة النسبية، القيم الدولية، نظرية الكلفة فرصة بديلة.[1]

ب. النظريات الفكر النيوكلاسيكي: استمرت نظريه التقليدية في تفسير التجارة الدولية الى غاية الحرب العالمية الاولى الا ان ظهرت المدرسة الجديدة تفسر لنا اسباب قيام التجارة الخارجية فكانت المرحلة الاولى للنظرية نيو كلاسيكيه هي اعاده صياغة نظريه النفقات النسبية فهي تمثل تقدما حقيقيا على نظريه التقليدية ففي الوقت ذاته تم تحرير التجارة من القيود التي فرضتها نظريه التقليدية وهي اعتبار العمل اساس لقيمه السرعة من اهم نظرياتها نظريه هيكتار واولين ولغز اليونيسيف.

ت. نظريه الفكر الحديث: تمثل الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية في ادخال عنصر التكنولوجيا وما يمكنه من تغيير العلاقة بين العناصر الانتاج الاخرى و امكانيه تأثيره على انتاجيه .[2]

ثانيا: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

يتم قياس الانفتاح التجاري و ذلك بتحديد و معرفة مدى الانفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة و تجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض وحيث تتمثل مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر الانفتاح المطلق، وحسب الانفتاح النسبي، وحسب مؤشر البواقي، و سنركز على قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق و يشمل ما يلي :

[1] ملال شريف الدين،اثر التحرير التجاري على النمو اقتصادي دراسة حالة الجزائر ماليزيا البرازيل خلال فترة (2016/1990)،مذكرة دكتورة ،تجارة مالية و دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2021/2020،صفحة 115

[2] سوادقية محمد ، عرابي هجيرة ،تاثير الانفتاح تجاري على الاحتياطات اجنبية في جزائر (2016/1990)،اقتصاد كلي مدكرة ماستر ،جامعة مدية ،218،2017، صفحة 13-18

أ. **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي /بحيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية و التي تتمثل في مجموع الصادرات و الواردات الوطنية منسوبا الى الناتج المحلي الإجمالي، كما يعطي الصورة عن درجة انكشاف الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي و مدى ارتباطه به و يعبر عنه بعلاقة رياضية التالية :[1]

$$e = \frac{(X + M)i}{PIB}$$

- e : مؤشر درجة الانفتاح التجاري للدولة
- M : الواردات
- x : الصادرات
- PIB : الناتج المحلي الاجمالي

ب. **مؤشر التركز السلعي للصادرات الوطنية:** يقيس هذا المؤشر ماذا تركز الصادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع ويستخدم هذا المؤشر في قياس التبعية الاقتصادية فعند بلوغ نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من 60% يعني أن الدولة تخضع للقيود وعراقيل من دولة المستوردة مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على المعاملات الصعبة وانخفاض مؤشر وويحفز البلد على زيادة تحرير التجاري ويعبر عنه باستخدام معامل جيني هيرشمان على النحو التالي:

$$CC = \left[\sum_{i=1}^{i=n} 1 \left(\frac{xit}{xt}\right) xit/_{xt}{}^{2}\right]$$

- cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

[1] شريفي خيرة ،بن شاعة محمد ،اثر الانفتاح التجاري على التضخم ،مقال علمي ،جامعة دكتور يحى فارس المدية ، 2018/12، صفحة 2

- XT: مجموعة الصادرات الوطنية خلال سنة t

ت. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات: يعبر مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات عن مدى اعتماد الدولة في صادراتها على الدول معينة أو عدد معين من الدول وارتفاع نسبة هذا المؤشر يجعل الدولة معينة عرضة لتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة ويعتبر هذا المؤشر كسابقه حيث من المفروض ألا يزيد عن 60% والا اعتبر هذا الاقتصاد تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد ويتم قياسه أيضا باستخدام معامل جيني هيرشمان مع ايدال متغير البلد مكان متغير السلعة على النحو التالي:[1]

$$CGm\left[\sum_{i=1}^{i=n} 1 \left(xit/_{xt}\right)^2\right]$$

الميل المتوسط الاستيراد: يمكن الكشف عن مدى الانفتاح او انغلاق اقتصاد ما اذا ما قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي، و يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، حيث كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي و العكس صحيح.

ث. مؤشر التبادل التجاري: يفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات و يشير ارتفاعه على زيادة الانفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل تبادل التجاري، و انخفاضه يشير الى تدهور معدلات تبادل التجاري ،و يعبر عنه بعلاقة التالية :

$$\left(100 \times \frac{\text{حجم صادرات}}{\text{حجم الواردات}}\right)$$

[1] صغير فؤاد، لعسكري خالد ،مرجع السابق، صفحة 12

ويسمح المؤشر بمقارنة بين الدول او قطاع الأنشطة وحساب الصادرات والواردات بأسعار ثابته وتصبح بمقارنة أفضل للحجم الحقيقي للمبادلات.[1]

ومن خلال المؤشرات السابقة سوف نعتمد على قياس الانفتاح التجاري حسب المؤشرات الانفتاح المطلق وهو مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي حيث تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبتعبير اخر فهو يوضح مدي اعتماد و تأثر اقتصاد البلد معين بالظروف السائدة في الأسواق الدولية، حيث يدل ارتفاع هذا المؤشر على مدى عمق اعتماد المعني على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول منها على حاجاته من سلع و خدمات المعبر عنه بعلاقة رياضية التالية: [2]

$$e = \frac{(X+M)i}{PIB}$$

المطلب الثاني: الاحتياطات الأجنبية

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الاحتياطات الأجنبية والذي ترافق مع تزايد الأزمات الاقتصادية ليصبح الاحتفاظ بحجم ملائم من هذه الاحتياطات عنصر أمان من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. ونظرا للتزايد في حجم التبادل التجاري الدولي ومع نمو العلاقات الاقتصادية الدولية، زادت الحاجة لتكوين مستوى آمن من الاحتياطات الأجنبية لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم الاحتياطات الأجنبية وخصائصها

لقد اشتملت الأدبيات الاقتصادية على العديد من المفاهيم والمصطلحات للاحتياطات الأجنبية وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاحتياطات الأجنبية وخصائصها، بالإضافة إلى أهمية ومؤشرات الاحتياطات الأجنبية.

[1] نور الهدى بوحيتم،مسعود جماني،تأثير الانفتاح التجاري على ميزان التجاري،مجلة الإنسانية وعلوم الاجتماعية ،كلية علوم الإنسانية و اجتماعية،عدد2،جزائر 2020/12/30/صفحة 174

[2] شريفي خيرة ، بن شاعة محمد ،اثر الانفتاح التجاري على ميزان التجاري ، المرجع السابق ، الصفحة 2

أولا: تعريف الاحتياطات الأجنبية

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم دقيق لمصطلح الاحتياطات الأجنبية وذلك نظرا للخلاف القائم حول العناصر التي تتكون منها والخصائص التي يجب أن تتميز بها لتصنيفها ضمن الاحتياطات الأجنبية. لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للاحتياطات الأجنبية نورد أهمها فيما يلي:

تعتبر الاحتياطات الأجنبية على انها الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية، والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياطات ميزان المدفوعات التمويلية، او التدخل في أسواق الصرف لتثير على سعر صرف العملة، او غير ذلك من الأغراض ذات صلة (كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية، وتشكيل أساس يستند اليه في الاقتراض الخارجي) ويجب ان تكون الأصول الاحتياطية اصولا بعملة اجنبية، واصولا موجودة بفعل ويستبعد منها الاصول المحتملة.

هي عبارة عن أصول مالية ونقدية مقومة بالعملات الأجنبية، مملوكة للدولة وتتكون من رصيد العملات الأجنبية، مملوكة للدولة من رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، اذونات الخزانة، والأوراق الجارية الأجنبية التي تملكها الدولة التي تحققت من معاملات السابقة وتكون بمثابة حقوق لها على دولة أخرى.[1]

كما تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي هي الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية officail holding of foregin Exchange، زائد مايملكه البنك المركزي من رصيد الذهب، ووحدات حقوق السحب الخاصة، فضلا عن صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.[2]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الاحتياطات الأجنبية تعددت مفاهيمها لكنها كلها تصب في مفهوم واحد وشامل وهو أن الاحتياطات الأجنبية عبارة عن أصول مالية تحتفظ بها السلطات النقدية للدول، مثل البنوك

[1] سلطاني عادل ،ادراة احتياطي الصرف اجنبي دراسة حالة الجزائر (2012/1992)، مذكرة ماجستير ،مالية دولية ،قاصدي مرباح ورقلة ،2016/2015،صفحة 2

[2] معاش فتحي ،شربي محمد الأمين،تحليل تراكم الاحتياطات الأجنبية و اثرها على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادراة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،مجلد 5 ،عدد 1 الجزائر ،2021/6/3،ص 336/317

المركزية، وتتمثل في العملات الأجنبية، الذهب، وحقوق السحب الخاصة. هذه الاحتياطات تلعب دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار المالي،

ثانيا: خصائص ومكونات الاحتياطات الأجنبية.

1. مكونات الاحتياطات الأجنبية:

اتفق العديد من الاقتصاديون وخبراء صندوق النقد الدولي على ان احتياطات الصرف الأجنبي تتكون أساسا من:[1]

- الذهب النقدي: الدهب النقدي أصل حقيقي يمثل قدرة الشرائية معترف بها من طرف الجميع الاقتصاديون واهم أكثر ثباتا في السيولة الدولية ويشكل احتياطيا استراتيجيا يستنجد به عمد الازمات الاقتصادية.
- العملات الأجنبية: هي موجودات هذه الدولة من عملات الدولة الأخرى والتي تشمل الأوراق النقد الأجنبي، الودائع تحت الطلب والاجل بالعملات الأجنبية وكذلك السندات الأجنبية الحكومية فهي مخزن للقيمة.
- حقوق السحب الخاصة: تعرف على انها قروض الدفترية يستخدمها الصندوق النقد الدولي لمساعدة الأعضاء المنضمين بصورة اختيارية، فهي ليست بعملة نقدية ولا ورقية، وانما وحدة حسابية لها قاعدة قانونية تسند عليها.

2. خصائص الاحتياطات الأجنبية

لكي تكون الأصول مؤهلة لتصنيفها تحت الأصول الاحتاطية يجب ان تتميز بما يلي:[2]

[1] شرفاوي محمد ،بكوش كريمة ،قياس اثر سعرالصرف الدينار–الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي ،مجلة الاقتصاد و البيئة ،جامعة جلالي بونعامةخميس مليانة ،العدد 03، الجزائر ،2021/11/10،ص52–75

[2] زموش نسمة ،دور الاحتياطيات دولية في جذب الاستثمار اجنبي المباشر ،مذكرة ماستر ،مالية و تجارة دولية ،محمد خيضر بسكرة ،2019/2018، صفحة 39

1. تتميز الاحتياطات الأجنبية بانها متاحة في أي وقت وخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية في فترة زمنية معينة.
2. سائلة وقابلة للتفاوض أي يمكن شرائها أو بيعها أو تصفيتها بسرعة وبأقل تكلفة، وأن هناك مشترين وبائعين جاهزين للتفاوض عليها.
3. يمكن إصدارها بعملات قابلة للتداول لكي يتم الاحتفاظ بها واستعمالها في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ مؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا تجبر على إجراء تغييرات أساسية غير مرغوب فيها في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية،
4. ينبغي أن تكون الاحتياطات الدولية عموما ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات وغير ذلك من الأغراض ذات الصلة في الظروف المعاكسة.

الفرع الثاني: أهمية الاحتياطات الأجنبية ومؤشراته

أولا: أهمية الاحتياطات الأجنبية

تتمثل أهميتها حسب صندوق النقد الدولي فيما يلي:[1]

- البلد الذي يمتلك احتياطيات الصرف الأجنبي دو قدرة على مواجهة الازمات العابرة، فالبلد ذو الوضع الاقتصادي السليم محتملا يختلف عن الوفاء بائتمانيته المصرفية والتجارية ويهدد الاستقرار المالي للبلدان الأخرى.
- ان البلد ذو الاحتياطات المنخفضة لا يمتلك سوى أموال قليلة يستند اليها عند حدوث الأزمة هو أقرب ان يواجه مشاكلات السداد أكثر من البلدان التي تمتلك سندا أفضل.

[1] نقي خدبجة ،بن غلية فؤاد،مزاري فتيحة،تسير احتياطات الصرف و توظيفها،مذكرة ماستر ،علوم مالة و محاسبة ،جامعمة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت ،2019/2018،صفحة 6

- ان توفر الاحتياطات، من وجهة نظر البلد حائلا دون الوقوع أزمات في مستقبل، فهي تساعد في الحفاظ على ثقة الإدارة المالية للبلد.
- تمكين أي بلد من حماية استهلاكه الجاري من الانخفاضات المؤقتة أو الموسمية في عائدات التصدير، أو من الزيادات المفاجئة في أسعار الواردات، من خلال حجم الاحتياطات الأجنبية، وتساعد في دعم سياسة سعر الصرف أو بالمحافظة على قيمة العملة في مواجهة مبادئ التثبيت أو المبادئ الأقل جوهرية.

ثانيا: مؤشرات الاحتياطات الأجنبية

اهتمت البحوث في مجال السيولة على ربط العلاقة الموجودة بين مستوى الاحتياجات (السيولة غير المشروطة) وبين القرض الذي من أجله تطلب هذه الاحتياطات وللحكم على مدى كفاية أو ملائمة احتياطات الصرف بحثت هذه الدراسات في مدى تحقيق الفرض الذي من أجله تم تكوين هذه الاحتياطات وهنا تجد عدة مقاييس مقترحة **كمؤشر على كفاية الاحتياطات الأجنبية.**

اولا: نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R / IM)

يعتبر افضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية و هو مؤشر اقترحه تريفن TRIFFN سنة 1947و الذي يقيس عدد اشهر الواردات المغطاة من طرف الاحتياطيات الأجنبية، باعتبار ان الواردات هي اهم متغير في بنود ميزان المدفوعات.

ويعتقد انصار هذا المؤشر انم نسبة حوالي 30% من قيمة الواردات، او تغطية الاحتياطيات لثلاثة اشهر من الواردات يعد المستوى احتاطيات الملائم، و بعض الاقتصاديون يعتبر ان نسبة الاحتياطيات الى الواردات يجب ان تتراوح بين 30%و 40%من 4 الى 5 اشهر.[1]

[1] محمد العيد صلوح ،عبد الرزاق مولاي لخضر ،السايح بوزيد، اليات إدارة الاحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها ،مجلة الباحث مكلية علوم اقتصادية و تسير و علوم تجارية ورقلة، الجزائر 04/12/2018، ص 215-2016

ثانيا: استخدام نسبة الاحتياطات إلى عجز ميزان المدفوعات

إن الدافع لتكوين هذه الاحتياطات لا يمكن في ضمان الواردات وإنما التحوط لمواجهة احتمالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات التي قد تنشا إما بسبب تدهور حصيلة الصادرات و/أو زيادة أسعار الواردات أو تدهور شروط التبادل التجاري، أو لأي سبب آخر. الاحتياطات هنا يمكن اعتبارها(صيد)لمواجهة العجز ولتجنب ما عسى أن تضطر إليه الدولة من سياسات غير مرغوبة.

ولا يتبع من تأمين المعاملات إنما من باب التحوط أو الاحتياط الالتزام بنسبة هذا المؤشر تعني أن الاحتياطات الدولية يجب أن تتغير بتعين المعادلات

التغير المتوقع في العجز بميزان المدفوعات، فإن كان منحنى العجز هو التزايد فإن الاحتياطات يجب أن تنمو بنفس معدلات نمو هذا العجز، أخذا بعين اعتبار سلسلة زمنية معقولة لتوضيح اتجاه العجز وتوقعات حدوثه في المستقبل، فمثلا إذا أخذنا متوسط عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في فترة سابقة معقولة(05أو10سنوات)،فلو كان متوسط هذا العجز يساوي(س) من الدولارات فإنه يتعين حجم الاحتياطات مساويا لهذا المقدار، ولقد اقترح برون عام 1964م نسبة الاحتياطات إلى القيمة المطلقة لاختلال ميزان المدفوعات كمؤشر على كفاية الاحتياطات.[1]

ثالثا: محاولة هيلر

اقترح هيلر مقياسا لتحديد نسبة المستوى المحقق فعلا من الاحتياطي الى المستوى الأمثل في السنة وتتمثل معادلة المستوى الأمثل كما صاغها هيلر كما يلي:

$$Ropt = \mathrm{h}\frac{\log(r.m)}{\mathrm{Log}0.5}$$

- Opt: المستوى الأمثل للاحتياطات الدولية
- h : التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطات الدولية.

[1] نقي خديجة،بن غالية فؤاد،مزاري فتيحة،تسيير احتياطات الصرف وتوظيفها،مرجع سابق ص40

- m : الميل الحدي للاستيراد.
- r : تكلفة الفرصة البديلة.
- 0.5: احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

هذه الصيغة تعني أن الزيادة التي تحدث في mأو r ستؤدي إلى خفض المستوى الأمثل للاحتياطات الدولية، بينما الزيادة في h تؤدي إلى زيادة هذا المستوى.

إذا كانت:[1]

- 1=Ropt،فان الدولة تكون قد حققت المستوى الأمثل optimal
- Rpot< 1 فهناك عجز Deficit
- Rpot >1 فهناك افراط في الاحتياطيات Excess Reszrves

رابعا: محاولة أجا روال

نشر الاقتصادي "أجا روال" مهمة في عام 1971م في مجلة سجلات الاقتصاد العالمي حاول فيها ان يحدد مقياسا لتقدير الحجم والمستوى الأمثل للاحتياطات الدولية في07 دول نامية في آسيا من خلال بناء نموذج يعكس الفروق الهيكلية

والمؤسسية بين مجموعة الدول، ولتحديد المستوى الأمثل للاحتياطيات يرى أجا روال هناك ثلاثة عوامل جوهرية لابد من أخذها بعين الاعتبار وهي:

1. نفقة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات.
2. الكلفة التي يتحملها الاقتصاد الوطني في حالة اضطراره تنفيذ سياسة الموائمة عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات ولا توجد الاحتياطات لمواجهة العجز.

[1] امنة سعداوي ،توفيق بن شيخ ،إدارة تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي بالدول النفطية ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،مخبر التمية الذاتية و الحكم الراشد قالمة ،مجلد 9 عدد 1، 2022، ص 581

3. احتمالات استخدام هذه الاحتياطات.

ويرى "أجا روال" أن المستوى الأمثل هو ذلك المستوى الذي تتعادل فيه التكلفة مع المنفعة لا أكثر ولا أقل ولقد صاغ معادلة المستوى الأمثل به للاحتياطات على الشكل التالي:[1]

$$Ropt = \frac{m}{q1} = Ropt^{\frac{(\pi)Ropt/D}{q2}}$$

$$Ropt = \frac{D}{\log \pi}(\log m + \log q2 - \log p)$$

المبحث الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية

يعد مبحث الدراسات السابقة من الأجزاء الأساسية في أي بحث علمي، إذ يسمح بتسليط الضوء على الجهود الأكاديمية والعلمية التي تناولت موضوع البحث من زوايا محتلفة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. كما يساعد هذا المبحث على تحديد الفجوات المعرفية، وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة، مما يمكن الباحث من وضع دراسته ضمن سياق علمي واضح ومتكامل.

وفي إطار هذه المذكرة التي تتناول أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر، ارتأينا أن نخصص هذا المبحث لاستعراض أهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين الانفتاح التجاري والمؤشرات الاقتصادية، لا سيما الاحتياطات الأجنبية، مع التركيز على الدراسات ذات الصلة المباشرة بالحالة الجزائرية، ثم تلك التي تناولت الموضوع في سياقات دولية مماثلة.

المطلب الأول: الدارسات المحلية

الدراسة الأولى : مسعود طحطوح (2021) **بعنوان** :" **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تحليلية قياسية** "، جامعة باتنة 1 ، الجزائر ،مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات

[1] زايري بلقاسم،كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،عدد 07،جامعة وهران الجزائر ،صفحة 50

المتجددة،المجلد08،العدد02، هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على التأصيل النظري للانفتاح التجاري ،ولتحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،وتم اعتماد على القياس الاقتصادي بهدف قياس اثر الانفتاح التجاري عل النمو الاقتصادي وتم التوصل الى النتائج : أن مؤشرات الانفتاح التجاري باستعمال مؤشر الصادرات كان ل أثر معنوي على النمو الاقتصادي أم مؤشر الانفتاح التجاري باستعمال نسبة الواردات إلى الناتج المحلي كان له أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الدراسة الثانية: عبدوس عبد **العزيز،بعنوان:"سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول"**،جامعة أبو بكر بلقايد_تلمسان_(الجزائر)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، كما تهدف إلى تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ،ومعرفة مدى تأثير تلك السياسة على قدرة الجزائر من احتلال مواقع تنافسية جيدة في الأسواق الدولية، حيث يعتبر الاقتصاديون أن درجة الانفتاح التجاري من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في زيادة الكفاءة التنافسية للدول، وما تمارسه آثار هذه السياسة في تعظيم مؤشرات التنافسية المستخدمة كمؤشر النمو الاقتصادي والعمالة وتوزيع الدخل, هذه المؤشرات تدفع بالدول النامية وخاصة الجزائر إلى احتلال مواقع جيدة في الاقتصاديات العالمية، مع التركيز أساسا على دور سياسة الانفتاح التجاري فقط في رفع القدرات التنافسية للدول دون غيرها من السياسات الأخرى.

الدراسة الثالثة: ديلمي رابح ،قلادي نظيرة (2023) بعنوان : "**أثر التجارة الخارجية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021** " جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –(الجزائر)،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،المجلد08/العدد01،اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الكمي باستعمال

الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر التجارة الخارجية على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر في الآجال الطويلة والقصيرة وفق نموذج ARDL وباستخدام برنامج Eviews10 ،وتوصلت الدراسة على النتائج: الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين احتياطي الصرف وكل من الصادرات والواردات في الجزائر وهو ما يفسر بالارتباط المتزامن لذه المتغيرات كونها متغيرات أساسية تربط مكونات ميزان المدفوعات بشقي حساب التجاري الدولية من جهة وحساب رأس المال من جهة أخرى وأوضحت ايضا أن الصرف الأجنبي تتأثر بالتقلبات الظرفية لمؤشرات التجارة الخارجية لأن تأثير الصادرات والواردات على احتياطي الصرف الأجنبي غير معنوي إحصائيا في الأجل البعيد.

الدراسة الرابعة: نقي خديجة بن غالية فؤاد ومزاري فتيحة (2019/2018) تحت عنوان: "**تسيير احتياطات الصرف وتوظيفها عرض تجارب بعض الدول (الجزائر، السعودية ، البرازيل)** " معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت–مذكرة تخرج لشهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، وتمحور البحث حول معالجة الاشكالية التالية :كيف يتم تسيير احتياطات الصرف الأجنبي ؟

وتمثل الهدف من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تسير وإدارة احتياطات الصرف الأجنبي، محاولين في ذلك الإجابة على إشكالية البحث ولإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولدراسة هذا الموضوع من الجانب النظري تطرقت هذه الدراسة الى احتياجات الصرف الأجنبي مع تناول كفاية الاحتياطات وسياسات المتبعة في إدارتها، أما في الجانب التطبيقي تطرقت الدراسة لعرض تجارب بعض الدول في إدارة احتياطات الصرف.

وتوصلت الباحثان من خلال الدراسة لي أهم النتائج وهي إن العديد من الدول تهدف بشكل عام إلى بناء احتياطاتها الأجنبية، بامتلاك مستوى كافي من احتياطات الصرف الأجنبي وذلك لتأمين ضد الصدمات.

– تتكون احتياطات الصرف الأجنبي من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والعملات الارتكازية.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة: مسعود طحطوح (2021)	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **الحدو د المكانية:** دراسة حالة الاقتصاد في الجزائر **التشابه في المتغير الأول:** وهو الانفتاح التجاري	يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث: **حدود الزمنية:** الدراسة السابقة كانت في 2021 أما الحالية الفترة بين1990إلى 2023 **نوع الدراسة:** الدراسة الحالية تحليلية أما الدراسة السابقة قياسية تحليلية
دراسة:عبدوس عبد العزيز	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **حدود المكانية:**دراسة حالة الاقتصاد في الجزائر	يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث: **الحدود الزمنية:**الدراسة السابقة كانت في2000_2009 أما الحالية في 1990_2023 **نوع الدراسة:**الدراسة الحالية تحليلية أما الدراسة السابقة قياسية تحليلية

دراسة: ديلمي رابح، قلادي نظيرة(2023)	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **المتغير التابع:** الاحتياطات الأجنبية **حدود المكانية:** دراسة حالة الاقتصاد في الجزائر	يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث: **الحدود الزمنية:** الدراسة السابقة كانت في الفترة 1990_2021 أما الدراسة الحالية في 1990_2023 استخدمت الدراسة السابقة نموذجARDL:
دراسة: نقي خديجة ،بن غالية فؤاد،مزاري فتيحة(2018_2019)	**المتغير التابع:** الاحتياطات الأجنبية **حدود المكانية:** دراسة حالة الاقتصاد في الجزائر	يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث: **حدود الزمنية:** السابقة كانت في الفترة 2018_2019 أما الدراسة الحالية في 1990_2023

المطلب الثاني: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: علي مصطفى العساف،طالب عوض وراد,المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،الأردن،2017، بعنوان "**أثر الانفتاح التجاري على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون**،تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسات الانفتاح التجاري على البيئة في الأردن للفترة الممتدة بين(1988-2014)حيث تم استخدام متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر ممثل عن النمو الاقتصادي،ومتغير انبعاثات غاز ثاني أكسيد

الكربون (co2)كمؤشر ممثل للبيئة، بالإضافة إلى متغير استهلاك الطاقة ومؤشر الانفتاح التجاري(بصيغته الخطية والتربيعية).وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طرق تعتمد على اختبار السكون السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك ومن ثم نموذج متجه تصحيح الخطأ(EKC).

وبالتالي، خلصت الدراسة إلى توصيات عدة، ومن أهمها أنه لابد للحكومة من وضع الاستثمار في الطاقة المتجددة على سلم أولويات مجلس الاستثمار وزيادة حصتها من إجمالي الطاقة الأولية المستهلكة، بالإضافة إلى ذلك العمل على تشجيع شركات النقل من أجل تغيير نمط وسائل النقل المستخدمة في المملكة من خلال استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة.

الدراسة الثانية: د/أحمد الموافي البهلول الموافي، المجلة المصرية للاقتصاد

الزراعي2016، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية مصر، تبنت مصر سياسة التحرير الاقتصادي واتخذت التدابير والإجراءات لتطوير الصادرات الزراعية وترشيد الواردات الزراعية والغذائية، ضمن استراتيجيات التنمية الزراعية، منذ أواخر القرن الماضي. هل أدت هذه السياسات إلى زيادة الانفتاح التجاري على العالم وتقليل موثوقية الاقتصاد المصري واعتماده في مجال التجارة بالسلع الزراعية والغذائية خلال العقدين الماضيين بناءا على ذلك هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الانفتاح والموثوقية ومدى اعتماد الاقتصاد المصري في مجال التجارة بالسلع الزراعية والغذائية. كما درست الاتجاهات في معظم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المصرية المتعلقة بهذا الموضوع، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات المتبادلة لهذه المتغيرات خلال الفترة (1995–2014). تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية والإحصائيات المتاحة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما يتم تحليل البيانات باستخدام برامجExcelوSPSSوEvWies.

أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الانفتاح التجاري للقطاع الزراعي المصري أدت إلى تقليل موثوقية الاقتصاد المصري واعتماده في مجال التجارة بالسلع الزراعية والغذائية خلال الفترة (1995–2014). كما تبين أن زيادة إجمالي الصادرات الزراعية استهلكت بالكامل في مدفوعات الواردات الزراعية ولم تؤد إلى زيادة الدخل

الزراعي .وبالتالي، فإن العنصر الرئيسي في تصحيح العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري يكمن في ترشيد وتقليل إجمالي الواردات الزراعية. كما يعتبر الاستثمار طويل الأجل في القطاع الزراعي حجر الأساس الذي يساهم في تطوير القطاع الزراعي المصري وزيادة الدخل الزراعي. بناءا على ذلك أوصت الدراسة بوضع سياسات أكثر فاعلية لترشيد وتقليل الواردات الإجمالية، خصوصا الواردات الزراعية والغذائية، من خلال اتخاذ تدابير لتعزيز الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية والعلفية، بالإضافة إلى ذلك، أوصى بوقف دعم الصادرات للمواد الزراعية الخام، مع تشجيع ودعم صادرات المنتجات الزراعية المصنعة فقط. وأخيرا أوصت الدراسة بتسهيل ودعم الاستثمارات الزراعية، خاصة طويلة الأجل، مع التركيز على تصنيع المنتجات الزراعية.

الدراسة الثالثة: اكرام احمد السيد عبد الرحمن (2019) تحت عنوان: "**دراسة تحليلية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع الزراعي المصري**"، قسم السياسة الزراعية تقييم المشروعات، معهد الاقتصاد الزراعي –مركز البحوث الزراعية الجيزة، مصر

هدفت هذه الدراسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهيئة المناخ الملائم، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق هذا الهدف، مما يمثل حافزا للمستثمرين الاجانب للاستثمار في مصر. واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والكمي وتم تصميم استمارة الاستبين لفئتين (المستثمرين وذوي الخبرة والاهتمام بمجال الاستثمار).

وتوصلت الباحثة لي نتائج الاتية : دراسة العلاقة بين المتغير التابع (Y) الذي يمثل نمو القطاع الزراعي ،والمتغيرات المفسرة له حيث اتضح معنوية كل من المتغيرات التجارة الخارجية (x_2)والقوة العاملة في الزراعة(x_4) التغير في سعر صرف الدولار الامريكي (x_5)في حين لم تثبت معنوية الاستثمار الاجنبي المباشر (x_1)بالرغم من الاشارة الموجبة المثقفة مع الفرضية ،وهذا يعني فرضية الدراسة ، كما لم تثبت معنوية الاقراض الزراعي (x_3)وقد ترجع عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر الى المخاطرة واللايقين في القطاع الزراعي وعدم توفر البنية التحتية الازمة ،مما ادى الى ضعف مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة

،بالإضافة الى عدم شفافية ودقة البيانات ،وانخفاض نصيب القطاع الراعي من حجم الاقراض مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى .

الدراسة الرابعة:(2015) Aizenman. Et. al بعنوان :" **International Reserves Before and After the Global Crisis ;Is There No End to Hoarding؟**

هدفت الدراسة إلى دراسة انعكاس الأزمات المالية العالمية في التغيرات الأخيرة في هيكل وأنماط تكوين الاحتياطات الدولية كذلك انعكاس حالة عدم الاستقرار في الأسواق الناهضة والنامية هي الدافع الأكبر في سلوك ارتفاع حيازة الاحتياطات الأجنبية، فضلا عن دور الاستثمار الأجنبي المباشر مع استخدام المورد البشرية المحلية كان جزء في تراكم تلك الاحتياطات

تم استخدام منهج الوصفي في وصفت متغيرات الدراسة وبين أدائها والمنهج التحليلي في تحليل وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، وعينة الدراسة من الأسواق النامية والناهضة مقارنة لفترة 1999-2006 والمدد اللاحقة لغاية 2012 وتوصلت النتائج الدراسة إلى:

تتفاوت عملية تراكم الاحتياطات بصورة أكبر في الدول النامية والناهضة لدول الشرق أسيا عن ماهي علي في دول امريكا اللاتينية، وكذلك سلوك المجموعة الأول لتكوين الصناديق السيادسة ورغبة الاكتناز الناتجة.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
دراسة: علي مصطفى العساف، طالب عوض وراد،(2017)	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة من حيث: **التشابه في المتغير الأول:** الانفتاح التجاري	يكمن الاختلاف بين الدراستين من حيث: **حدود الزمنية:** الدراسة السابقة كانت في 1988-2014اما الدرساة الحالية 1990-2023 **حدود المكانية:** دراسة حالة الأردن **نوع الدراسة:** قياسية تحليلية

دراسة: أحمد الموافي البهلول الموافي،(2016)		**حدود المكانية:** دراسة حالة مصر **حدود الزمنية:**1955-2014 **نوع الدراسة:** الدراسة الحالية تحليلية أما الدراسة السابقة قياسية تحليلية
دراسة:اكرام أحمد السيد عبد الرحمن(2019)		**حدود المكانية:** دراسة حالة مصر **حدود الزمنية:**2019 **نوع الدراسة:** الدراسة الحالية تحليلية أما الدراسة السابقة قياسية تحليلية
دراسة:Aizenman,al.Et (2015)	**المتغير التابع:** الاحتياطات الأجنبية	**حدود المكانية:** مجموعة من الدول النامية حدود الزمنية:2015

خلاصة الفصل الأول

قد تم في هذا الفصل تناول الإطار النظري لمتغيري الدراسة من خلال عرض المفاهيم المختلفة للانفتاح التجاري وبيان أهميته وأهدافه وأسبابه بالإضافة إلى عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة له كذالك مؤشرات قياسه خاصة مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي.

كما تم التطرق إلى الاحتياطات الأجنبية من خلال تعريفها وبيان خصائصها ومكوناته إلى جانب توضيح دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية ميزان المدفوعات، مع التركيز على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى كفايتها مثل نسبة الاحتياطات إلى الواردات ونسبة الاحتياطات إلى عجز ميزان المدفوعات.

وفي الأخير تم عرض أهم الدراسات السابقة المحلية والعربية ذات العلاقة بموضوع الدراسة مما يمكن من الإحاطة بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الاقتصادية.

الفصل الثـــانـــي

تحليل أثر الانفتاح التجاري على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر

تمهيد

سنتاول في هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، والذي قمنا من خلاله إعطاء صورة عامة حول متغيرات الدراسة وتحليلها، وفي هذا الإطار تم تقسيم الفصل التطبيقي إلى مبحثين رئيسيين كالآتي:

يهدف المبحث الأول من هذا الفصل إلى عرض بيانات إحصائية توضح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري، على غرار حجم الصادرات والواردات، الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تتبع حركة الإحتياطيات من النقد الأجنبي.

كما سيتم تطرق في المبحث الثاني الى تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، وذلك في سياق طبيعة العلاقات التبادلية والتفسيرية للمتغيرات المستقلة على التابعة، إضافة إلى إختبارات متعددة تتوافق مع الفرضيات المدروسة، ما يوفر القدرة على التحليل و تفسير الاقتصادي لفهم طبيعة العلاقة بين الإنفتاح التجاري وإحتياط النقد الأجنبي.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

من خلال هذا المحور من الدراسة، سنقوم بعرض وتحليل المؤشرات الإقتصادية، التي تم الإعتماد عليها كمتغيرات في نموذج الدراسة، بالإعتماد على الأسلوب التحليلي والأسلوب الوصفي على مدى فترة الدراسة (1990_2023).

المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة

تعد الأدوات المعتمد عليها في البحث العلمي الوسيلة التي يقوم بها صاحب الدراسة بجمع البيانات قصد تحليلها وتوبيبها ثم عرضها في شكل معلومات قابلة للقراءة والتحليل، فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على الهيئات الرسمية في الجزائر قصد الحصول على بيانات الدراسة، وقصد الحصول على معلومات تخدم أهداف الدراسة كان لابد من إتباع منهجية معينة مع برامج تستخدم لهذا الغرض.

أولا: الأساليب والبرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام الحزمة البرمجية متخصصة في التحليل الإحصائي والاقتصادي، برنامج EVIews V.12_ وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسة، ومحاولة للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان.

وقد شملت الأساليب المستخدمة في التحليل ما يلي:

- **الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي** :وذلك للتعرف على الخصائص العامة للبيانات كالمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، وأداء اختبار "جارك-بيرا " **(Jarque-Bera)** للتحقق من مدى تقارب توزيع البيانات من التوزيع الطبيعي؛
- **معامل الإرتباط لبيرسون :(Pearson Correlation)** لقياس قوة ونوع العلاقة بين المتغيرات المدروسة (طردية أو عكسية)، والتأكد من عدم وجود إرتباط عالي جدا قد يشير إلى مشكلة التعدد الخطي؛

- **إختبارات عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)** للتحقق من صحة فرضية تجانس تباين الخطأ العشوائي في نموذج الإنحدار المقدر، قصد الحفاظ على كفاءة المقدرات وصحة الإستدلالات الإحصائية.
- **أسلوب الانحدار الخطي البسيط :(Simple Linear Regression)** لتحليل وتفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، واختبار دلالة النموذج من خلال معامل التحديد (R^2) والقيمة الاحتمالية لإختبار F ، إضافة إلى فحص معاملات الإنحدار.

ثانيا: وصف متغيرات الدراسة

تبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره مؤشرا جوهريا لأداء الإقتصاد الوطني، بإعتبار أنه يعكس حجم النشاط الإقتصادي ومستوى الإنتاج في الدولة، كما يعد الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات العمومية لقياس حركة التجارة الخارجية وبالتالي الإنفتاح التجاري. للتأثير على التوازنات الإقتصادية الكبرى، والتقليل من حجم الإستيراد مع العمل على الرفع من حجم الصادرات، الأمر الذي يعزز من هيكل الاقتصاد وبالتالي التنويع الاقتصادي والتقيل من التأثر بالصدمات والأزمات الخارجية، في المقابل الحصول على الإحتياطي النقدي الأجنبي نظرا لتزايد الطلب على المنتجات الوطنية المصدرة للخارج.

وبالتالي، فإن العلاقة بين متغيرات مثل حصيلة الصادرات، حصيلة الواردات، حصيلة الدخل الوطني الإجمالي، التي تعطي لنا بعد حسابها متغير آخر وهو مؤشر الإنفتاح التجاري تعتبر متغيرات محورية لفهم ديناميكية الإحتياطيات الأجنبية في الجزائر، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية العالمية والضغوط المالية التي عرفتها البلاد في ظروف متعددة خلال فترة الدراسة (1990–2023).

ثالثا: خصائص متغيرات الدراسة

في إطار البحث عن نموذج يوضح أهم العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي تم الإعتماد على المؤشرات الإقتصادية المستمدة من الإقتصاد الكلي كما يلي:

أ.المتغيرات المستقلة

- ✓ الإنفتاح التجاري "**TO**"

حيث يتضمن هذا المتغير المكونات التالية: الصادرات "**EX**" ، الواردات "**IM**" ، الناتج المحلي الإجمالي "**GDP**".

ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

الإنفتاح التجاري =[(الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي].100

ب. **المتغير التابع**

الاحتياطيات الأجنبية (إحتياطي النقد الأجنبي) "**FER**".

المطلب الثاني: عرض حصيلة تطور متغيرات الدراسة

من خلال هذا المطلب، سيتم تقديم نظرة وصفية تحليلية لتطور أبرز متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، والتي تمثل المتغيرات المستقلة في إطار هذه الدراسة، وتشمل: الناتج المحلي الإجمالي، قيمة الصادرات، وقيمة الواردات، بإعتبارها مؤشرات رئيسية تعكس درجة الإنفتاح التجاري للإقتصاد الجزائري، كما سيتم عرض تطور إحتياطي النقد الأجنبي خلال نفس الفترة، بإعتباره المتغير التابع الذي يقاس عليه أثر هذه المتغيرات.

وقد تم الإعتماد على جداول إحصائية مدعمة بالبيانات الرسمية لتوضيح الإتجاهات العامة لهذه المؤشرات على مدار العقود الثلاثة الماضية، بهدف توفير أرضية تحليلية صلبة تمكن من الإنتقال إلى التحليل القياسي لاحقا، كما تسهم هذه القراءة في فهم السياق الإقتصادي الذي تأثر بجملة من العوامل الداخلية، كالإصلاحات الإقتصادية، والسياسات المالية والتجارية، والخارجية كتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية، وهو ما يعزز من أهمية دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومستوى الإحتياطيات الأجنبية في الجزائر.

1. مؤشر الصادرات

مؤشر قيمة الصادرات يعكس هذا المؤشر القدرة التنافسية لإقتصاد الدولة في الأسواق العالمية، كما أن إرتفاع مؤشر الصادرات يدل على أن الإقتصاد قادر على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق خارجيا، وفيما يلي جدول يظهر لنا تطور حصيلة هذا المؤشر للفترة (1990_ 2023) في الجزائر كالآتي:

الجدول رقم (2-1): تطور صادرات الجزائر للفترة (1990 _2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	14.55	13/31	12.15	10.88	9.59	10.94	13.97	14.89	10.88	13.69	23.05	20.27
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	20.38	26.21	35.29	47.50	56.33	63.72	82.34	48.98	62.20	78.57	78.10	70.75
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	-	-
القيمة	65.99	38.49	33.42	38.61	45.57	39.48	25.61	43.66	69.52	58.49	-	-

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الموضح أعلاه لتطور صادرات الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023 ، نلاحظ أن هذا المؤشر شهد إنخفاضا وتذبذبا خلال التسعينات، حيث تراجعت قيمة الصادرات من 14.55 مليار دولار في 1990 إلى 9.59 مليار دولار في 1994، وقد تعود أسباب هذا الإنخفاض إلى التحديات الإقتصادية والسياسية في تلك الفترة، خاصة الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر وتراجع أسعار النفط عالميًا، لتعود بعدها نهاية سنة 1999 بالتحسن التدريجي من خلال بلوغها إلى 13.69 مليار دولار بسبب بداية انتعاش أسعار النفط العالمية.

كما شهدت الفترة (2000-2008) قفزة كبيرة في الصادرات، من 23.05 مليار دولار سنة 2000 إلى 82.34 مليار دولار سنة 2008، هذا النمو القوي يرجع إلى الإرتفاع الكبير في أسعار النفط، الذي

وصل إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة، إلى جانب الإستقرار السياسي النسبي في الجزائر بعد سنوات من الأزمة، تراجعت الصادرات إلى 48.98 مليار دولار في 2009، ثم عادت للارتفاع مجددًا إلى 78.57 مليار دولار في 2011، مستفيدة من إستقرار أسعار النفط، لكن بحلول سنة 2014 بدأت الجزائر تواجه تحديات جديدة مع بدء إنخفاض أسعار النفط، حيث إنخفضت الصادرات إلى 65.99 مليار دولار.

في حين أن الفترة (2015–2020) تميزت بتراجع حاد في قيمة الصادرات، حيث إنخفضت قيمتها من 38.49 مليار دولار في 2015 إلى 25.61 مليار دولار في 2020، بسبب تراجع أسعار النفط وتأثيرات جائحة كوفيد–19، كان هذا الإنخفاض نتيجة مباشرة لانخفاض الطلب العالمي على النفط وتعطل سلاسل التوريد.

وقد بدأت الصادرات في التعافي مع إرتفاع الأسعار العالمية مرة أخرى خلال الفترة (2021–2023)، حيث وصلت إلى 69.52 مليار دولار في 2022، قبل أن تنخفض قليلا إلى 58.49 مليار دولار في 2023، حيث أن هذا التحسن يعكس جزئيا جهود الحكومة الجزائرية الرامية إلى محاولة تنويع الإقتصاد، إلى جانب إنتعاش الطلب على الطاقة عالميا.

الشكل رقم (2–1): تطور الصادرات في الجزائر للفترة (1990 _2023)

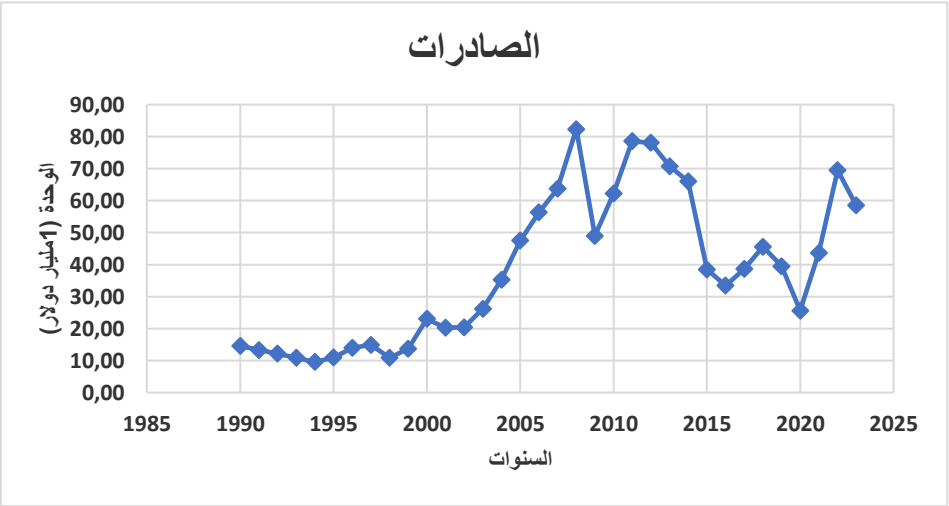

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

2. مؤشر الواردات

مؤشر الواردات من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية التي تعكس مدى إنفتاح إقتصاد الدولة، كفاءته الإنتاجية، وإعتماده على الخارج، وفيما يلي جدول يظهر لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1990_ 2023) في الجزائر كالآتي:

الجدول رقم (2-2): تطور واردات الجزائر للفترة (1990 _2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	15.47	10.79	11.46	11.56	11.08	12.11	11.24	10.28	10.85	11.08	11.39	13.13
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	14.43	16.24	21.11	24.05	24.80	32.52	45.78	47.65	50.67	57.27	59.91	65.12
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	-	-
القيمة	70.02	61.27	56.53	55.99	56.45	50.49	40.98	43.56	46.02	49.68	-	-

المصدر : إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(1990 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الموضح أعلاه الموضح لتطور واردات الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023 ، نلاحظ أن هذا المؤشر شهد إستقرارا نسبيا وتذبذبا طفيفا في التسعينات، حيث كانت الواردات الجزائرية مستقرة نسبيا، وقد تراوحت ما بين 10.28 و 15.47 مليار دولار ، وقد سجلت أعلى قيمة في هذه الفترة سنة 1990 بـ 15.47 مليار دولار، بينما شهدت 1997 أدنى مستوى عند 10.28 مليار دولار، الأمر الذي يعكس تباطؤ النشاط الإقتصادي وضعف القدرة الشرائية، إلى جانب التأثيرات الأمنية والسياسية.

ففي الفترة (2000-2008) بدأت الواردات في النمو بشكل ملحوظ، من 11.39 مليار دولار في 2000 إلى 45.78 مليار دولار في 2008، هذا النمو السريع يعكس إرتفاع الإيرادات من صادرات النفط

والغاز، وفي سنة 2008 شهدت أعلى قيمة للواردات في هذه الفترة بسبب الطفرة النفطية التي زادت من قدرة الجزائر على الإستيراد، وقد عرفت الفترة مابعد سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 إرتفاعا مستمرا بالرغم من الأزمة المالية العالمية 2008، فقد إستمرت الواردات الجزائرية في الإرتفاع، وصولا إلى 70.02 مليار دولار سنة 2014.

أما الفترة (2015-2020) شهدت إنخفاض تدريجي تزامن مع إنخفاض أسعار النفط سنة 2014، والتي قامت خلالها الجزائر بتقليص وارداتها تدريجيا لتقليل العجز في ميزان المدفوعات، حيث تراجعت من 70.02 مليار دولار سنة 2014 إلى 40.98 مليار دولار سنة 2020، هذا التراجع يعكس سياسة التقشف التي إتبعتها الحكومة لتقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية، إلى جانب تأثيرات جائحة كوفيد-19.

وقد عرفت الفترة (2021-2023) إستقرار نسبي وتحسن طفيف في هذه الفترة، بدأت الواردات في الإستقرار نسبيا مع تعافي الإقتصاد العالمي، حيث إرتفعت تدريجيا من 43.56 مليار دولار سنة 2021 إلى 49.68 مليار دولار في 2023، هذا ما يعكس إرتفاع الطلب على بعض المواد الإستهلاكية والمنتجات الصناعية مع تعافي الإقتصاد الوطني.

الشكل رقم (2-2): تطور الواردات في الجزائر للفترة (1990 _2023)

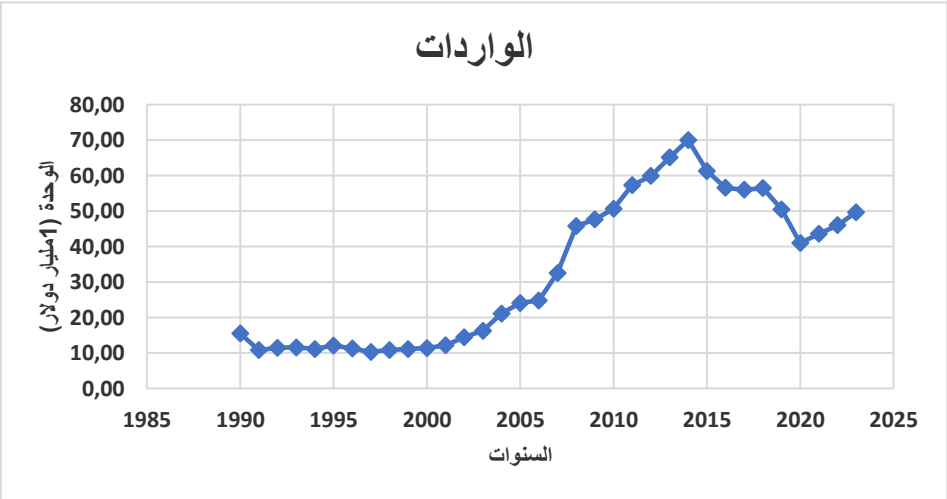

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

3. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية المعتمد لقياس أداء الاقتصاد، إذ يعكس حجم النشاط الإقتصادي للدولة ومستوى الإنتاج بها خلال فترة زمنية محددة، والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1990_2023) كالآتي:

الجدول رقم (2-3): تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائر للفترة (1990 _2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	62.05	45.72	48.00	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64	54.79	59.41
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	61.52	73.48	91.91	107.0	123.0	142.4	180.3	150.3	177.7	218.3	227.1	229.7
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	-	-
القيمة	238.9	187.4	180.7	189.8	194.5	193.4	164.8	186.2	225.6	247.6	-	-

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه المبين تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023، نلاحظ أن هذا المؤشر بدأ من 62.05 مليار دولار في 1990 وصولا إلى 247.6 مليار دولار في 2023.

هذا النمو يعكس التغيرات الكبيرة الحاصلة في الإقتصاد الجزائري عبر العقود، مع تأثير واضح لأسعار النفط والسياسات الإقتصادية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية.

بداية من الفترة (1990-1999) فقد عرفت إستقرار نسبي وتذبذب القيم تراوحت بين 41.76 و 62.05 مليار دولار، مما يعكس تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية في التسعينات، وما يميز هذه الفترة بأنه تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأزمات الأمنية والسياسية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط،

وقد شهدت الفترة (2000–2008) إرتفاعا مستمرا في القيم من 54.79 مليار دولار سنة 2000 إلى 180.3 مليار دولار سنة 2008، يعكس هذا النمو الطفرة النفطية التي إستفادت منها الجزائر بشكل كبير، بالإضافة إلى زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، ليستمر بعدها النمو خلال الفترة (2009–2014) ليصل إلى 238.9 مليار دولار في 2014، رغم الأزمة المالية العالمية في 2008 إلا أنه كان يوجد إستمرار في الطلب على الطاقة.

كما شهدت الفترة (2015–2020) تراجع ملحوظ شهدت هذه الفترة إنخفاضا لهذا المؤشر من 187.4 مليار دولار سنة 2015 إلى 164.8 مليار دولار سنة 2020، بسبب إنخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد–19، هذا مايعكس التأثر الكبير بتقلبات أسعار النفط وإعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع الطاقة، كما إرتفعت قيم هذا المؤشر مابين (2021_2023) من 186.2 مليار دولار في 2021 إلى 247.6 مليار دولار في 2023، مايشير إلى زيادة الطلب على الطاقة وجهود الجزائر لتحسين إنتاجها النفطي والغازي، وللتوضيح أكثر الشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2–3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990 _2023)

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

4. مؤشر الإنفتاح التجاري

يعتبر مؤشر الإنفتاح التجاري أداة مهمة لقياس درجة إرتباط إقتصاد دولة ما بالتجارة الدولية، ويحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعكس هذا المؤشر مدى إنخراط الدولة في الأسواق العالمية، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على إقتصاد أكثر انفتاحا واعتمادا على المبادلات الخارجية، والجدول التالي يوضح لنا تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1990_2023) كالآتي:

الجدول رقم (2-4): تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990 _2023)

الوحدة: (%)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المؤشر	0.48	0.53	0.49	0.45	0.49	0.55	0.54	0.52	0.45	0.51	0.63	0.55
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر	0.57	0.58	0.61	0.67	0.66	0.68	0.71	0.64	0.63	0.62	0.61	0.59
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	-	-
المؤشر	0.57	0.53	0.50	0.50	0.52	0.47	0.40	0.47	0.51	0.44	-	-

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه المبين تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023 ، نلاحظ أن العشر سنوات الأولى من هذا المؤشر (1990-1999) بدأت الجزائر بإنفتاح تجاري منخفض نسبيا عند 48% سنة 1990، ثم شهدت تذبذبا في المؤشر حتى وصل إلى 51% سنة 1999، يعكس هذا التذبذب الظروف الإقتصادية والسياسية غير المستقرة في الجزائر خلال التسعينات، بما في ذلك الأزمة الأمنية والركود الإقتصادي، أما في الفترة (2000-2008) فقد شهدت هذه الفترة إرتفاعا مستمرا في الإنفتاح التجاري، من 63% سنة 2000 إلى 71% سنة 2008، ما يعكس هذا النمو الطفرة النفطية التي سمحت للجزائر بزيادة صادراتها بشكل كبير، مما زاد من إرتباطها بالإقتصاد

العالمي، ليشهد بعدها استقرار نسبي بعد الأزمة المالية العالمية وذلك خلال الفترة (2009-2014)التي عرف عندها المؤشر الإستقرار ما بين 61% و 67%، مما يعكس مرونة الإقتصاد الجزائري أمام تقلبات الأسواق العالمية.

أما الفترة (2015-2020) فقد عرفت إنخفاض أسعار النفط، أين بدأ الإنفتاح التجاري في التراجع، حيث إنخفض من 57% سنة 2014 إلى 40% سنة 2020، يعكس هذا الإنخفاض تراجع الإيرادات النفطية وتراجع قدرة الجزائر على تمويل وارداتها، ليتم بعدها بداية تعافي الاقتصاد الدولي والجزائري للفترة (2021-2023)، بحيث بدأ المؤشر بالتعافي بشكل طفيف، وقد إرتفع من 47% في 2021 إلى 51% في 2022، قبل أن ينخفض مجددا إلى 44% في 2023 ، يعكس هذا التحسن الجزئي بداية التعافي الإقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 ، والشكل التالي يظهر لنا أكثر توضيحا :

الشكل رقم (2-4) : تطور الإنفتاح التجاري في الجزائر للفترة (1990 _2023)

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

5. مؤشر إحتياطي النقد الأجنبي

يعد مؤشر مؤشر إحتياطي النقد الأجنبي مقياس يستخدم لبيان حجم الأصول الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة (عادة البنك المركزي)، والتي تتكون غالبا من عملات أجنبية قابلة للتحويل، سبائك ذهبية ،حقوق

السحب الخاصة، وأرصدة لدى مؤسسات مالية دولية، والجدول التالي يظهر لنا تطور هذا المؤشر للفترة (1990_ 2023) في الجزائر كالآتي :

الجدول رقم (2-5): تطور إحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر للفترة (1990 _2023)

الوحدة: 1 مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة	0.72	1.49	1.46	1.47	2.67	2.01	4.24	8.05	6.85	4.53	12.02	18.08
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	23.24	33.13	43.25	56.30	77.91	110.3	143.2	149.0	162.6	182.8	191.3	194.7
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	-	-
القيمة	179.6	144.6	114.3	97.61	80.23	63.30	48.88	46.05	61.74	69.71	-	-

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

من خلال الجدول أعلاه الموضح لتطور إحتياطي النقد الأجنبي للفترة (1990_2023) في الجزائر، أين ظهرت الفترة (1990-1999) إحتياطات الجزائر ضئيلة جدا، حيث بدأت عند 0.72 مليار دولار في 1990 ووصلت إلى 4.53 مليار دولار في 1999، حيث يعكس هذا الإنخفاض تأثير الأزمات الإقتصادية والأمنية في التسعينات، حيث كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط الذي شهد تقلبات كبيرة في أسعاره.

أما الفترة (2000-2008) فقد شهدت نموًا هائلا، حيث إرتفع الإحتياطي من 12.02 مليار دولار سنة 2000 إلى 143.2 مليار دولار سنة 2008، الأمر الذي يعكس نمو الطفرة النفطية التي زادت من عائدات الجزائر بشكل كبير، ما سمح بتكوين إحتياطيات كبيرة لدعم الاقتصاد الوطني ، وقد إستمر الإحتياطي للفترة (2009-2014) في النمو ليصل إلى ذروته عند 194.7 مليار دولار سنة 2013، مستفيدا من إرتفاع أسعار النفط وإستقرار السوق العالمية.

كما عرف الفترة (2015–2020) تراجع حاد تزامنا مع إنخفاض أسعار النفط وتراجع الصادرات، حيث بدأت الاحتياطيات في الإنخفاض بشكل كبير، من 179.6 مليار دولار في سنة 2014 إلى 48.88 مليار دولار سنة 2020، يعكس هذا الإنخفاض تراجع الإيرادات من الصادرات وزيادة الإنفاق العام لتخفيف الأثر الإقتصادي المحلي.

وأخيرا الفترة (2021–2023) في السنوات الأخيرة، بدأ الإحتياطي من النقد الأجنبي في الجزائر بالتعافي بشكل طفيف، حيث ارتفع من 46.05 مليار دولار في 2021 إلى 69.71 مليار دولار في 2023، مستفيدا من تحسن أسعار النفط العالمية بعد أزمة كوفيد–19، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك بصورة أكثر تفصيلا :

الشكل رقم (2–5): تطور إحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر للفترة (1990 _2023)

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (1990 _2023).

المطلب الثالث: إختبار صلاحية نموذج الدراسة

يتناول هذا المحور إختبارات التشخيص والتحقق الإحصائي لبيانات الدراسة، وذلك من خلال إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بإستخدام إختبار "جارك–بيرا" (Jarque–Bera)، الذي يسمح بالتأكد

من مدى انطباق الفرضيات الكلاسيكية للنموذج الخطي، كما سيتم تم إعتماد مصفوفة معامل الإرتباط لتحليل العلاقات البينية بين المتغيرات المستقلة، وكذا بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة.

أولا: إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

فحص متغيرات الدراسة تحليل Jarque–Bera (جاك–بيرا) يستخدم لإختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتمد على الإنحراف والتفلطح وكقاعدة العامة:

- ✓ **الاحتمالية 0.05 < (Probability)**، القرار لا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات قد تكون موزعة طبيعياً).
- ✓ **الاحتمالية ≥ 0.05**، القرار نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات ليست موزعة طبيعياً).

والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات كالآتي:

الجدول رقم (2–6): الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتغيرات المكونة للمتغير المستقل			المتغير المستقل	المتغير التابع
	الصادرات EX	الواردات IM	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الإنفتاح التجاري TO	الإحتياطي الأجنبي FER
المتوسط الحسابي (Mean)	38.158	33.234	129.082	0.549	68.755
الإنحراف المعياري (Std. Dev.)	23.410	20.731	73.277	0.077	65.451
الإلتواء (Skewness)	0.385	0.209	0.119	0.239	0.660
التفلطح (Kurtosis)	1.825	1.428	1.415	2.230	2.036
إختبار التوزيع JARK BERA	2.796	3.746	3.640	1.164	3.589
إحتمالية إختبار JARK BERA	0.247	0.154	0.162	0.559	0.166
نتيجة إختبار التوزيع الطبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر لنا الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المدروسة (الصادراتEX، الواردات IM ، الناتج المحلي الإجماليGDP ، الانفتاح التجاريTO ، والاحتياطي الأجنبيFER)، وقد بينت نتائج الجدول **(أنظر الملحق رقم 01)** أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت ما بين 0.549 لمؤشر الانفتاح التجاري و129.08 للناتج المحلي الإجمالي، مع وجود بعض التفاوت في قيم الإنحراف المعياري، مما قد يؤدي إلى تباين في درجة التشتت بين المتغيرات.

أما بالنسبة لإختبار Jarque–Bera لقياس التوزيع الطبيعي **(أنظر الملحق رقم 01)**، نلاحظ أن جميع المتغيرات في هذا الجدول لها إحتمالية أكبر من 0.05، مما يبين أننا لا نرفض الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أن البيانات تتبع توزيعًا طبيعيا، وبذلك فإن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وهو أمر مهم للتحقق من صحة الفرضيات الأساسية للنماذج القياسية، بإعتبار أنه لاتوجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

ثانيا: تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

فحص متغيرات الدراسة من خلال قياس القوة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة فيما بينها، وذلك سيتم إختبار ما إذا كانت هاته المتغيرات المدروسة مرتبطة فيما بينها ومدى قوة هذا الإرتباط، والجدول الموالي يوضح نتائج إختبار معامل الإرتباط حسب مصفوفة الإرتباط كالآتي:

الجدول رقم (2-7): مصفوفة الإرتباط المتكاملة بين متغيرات الدراسة

المتغير ات	الصادرات EX	الواردات IM I	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الإنتفتاح التجاري TO	الإحتياطي الأجنبيFER
الصادرات EX	1	0.787	0.855	0.538	0.869
الواردات IM	0.787	1	0.963	0.110	0.885
الناتج المحلي الإجمالي GDP	0.855	0.963	1	0.095	0.827
الإنتفتاح التجاريTO	0.538	0.110	0.095	1	0.469
الإحتياطي الأجنبيFER	0.869	0.885	0.827	0.469	1

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا نتائج مصفوفة الإرتباط **(أنظر الملحق رقم 02)** التي تعكس قوة وإتجاه العلاقة بين المتغيرات الخمسة (الصادرات EX، الواردات IM، الناتج المحلي الإجمالي GDP، الإنفتاح التجاري TO، والاحتياطي الأجنبي FER)، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- **علاقات قوية موجبة:**

توجد علاقة (طردية) قوية وموجبة جدا بين:

- ✓ الواردات والناتج المحلي الإجمالي (0.96)؛
- ✓ الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (0.85)؛
- ✓ الصادرات والإحتياطي الأجنبي (0.87)؛
- ✓ الواردات والإحتياطي الأجنبي (0.88)؛

ويدل ذلك على أن التجارة الخارجية في الجزائر (صادرات وواردات) مرتبطة ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي والإحتياطي الأجنبي، وهو ما يعكس الترابطا الهيكلي للإقتصاد الوطني.

- **علاقة متوسطة موجبة :**

العلاقة بين الصادرات والإنفتاح التجاري (0.54) تعتبر متوسطة، مما قد يشير إلى أن الصادرات لا تفسر وحدها التذبذب الحاصل في مؤشر الانفتاح التجاري، وهو أمر منطقي بإعتبار أن هذا المؤشر مكون أو مركب من عدة عناصر.

- **علاقات ضعيفة أو شبه منعدمة:**

✓ العلاقة بين الواردات والإنفتاح التجاري (0.11)

✓ العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفتاح التجاري (0.095)

بإعتبار أن متغير الانفتاح التجاري يبنى أساسا على المكونات تم الإشارة إليها في بداية هذا الفصل لايمكن تفسير هاته المتغيرات على حدى مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار تباين وحدات القياس.

وبهذا يمكن القول أن معظم العلاقات بين المتغيرات المكونة للمتغير المستقل (EX, IM, GDP) وكذا (FER) قوية وإيجابية، ما يدعم إمكانية إستخدامها في نموذج قياسي لتحليل الأثر المتبادل.

ثالثا: إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

سنقوم بفحص متغيرات الدراسة من خلال قياس إختبارات تباين التباينات (**Heteroskedasticity**) بإستخدام إختبار Breusch-Pagan-Godfrey للمتغيرات المستقلة للدراسة (UR, GOVEXP, FDI, GDP, INF) وكقاعدة العامة:

✓ **إحتمالية Obs*R-squared > 0.05** ، القرار نقبل الفرضية الصفرية (لاتوجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).

✓ **إحتمالية Obs*R-squared ≤ 0.05** ، القرار نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (توجد مشكلة عدم تباين الخطأ العشوائي).

والجدول التالي يوضح نتائج الإختبار **(أنظر الملحق رقم 03)** كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم (2-8): نتائج إختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

المتغير	F-Statistic	P-Value	Obs*R-squared	P-Value	التعليق
الإنفتاح التجاري TO	2.557	0.119	2.516	0.112	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغير المستقل "الإنفتاح التجاري TO" تم إختباره بـ Breusch-Pagan-Godfrey لتحديد ما إذا كانت بواقي النموذج تعاني من مشكلة تباين الأخطاء (Heteroskedasticity) أم لا، حيث تشير نتائج الإختبار إلى أن القيمة الإحتمالية P-Value بلغت 0.119 و0.112 لكل من F-Statistic وObs*R-squared على التوالي، وهما أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

هذا مايمكننا من قبول الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين، مما يشير إلى أن الأخطاء العشوائية موزعة بشكل متساوٍ حول خط الانحدار، وهو ما يعزز موثوقية النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات، هذه النتيجة تعكس إستقرار النموذج وقوته في تقديم نتائج دقيقة دون تشويه بسبب مشكلة التباين المتغير، وهو أمر إيجابي في تحليل السلاسل الزمنية والبيانات الإقتصادية.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

لغرض إختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها سابقا فقد تم إستخدام النماذج والإختبارات الملائمة لطبيعة وهدف الدراسة، لاسيما نموذج الإنحدار البسيط، لإختبار وقياس القوة الإرتباطية بين المتغيرات سالفة الذكر، إختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى إستقرار السلاسل الزمنية.. إلخ، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الأول: تحليل نتائج الفرضية الأولى

قصد تقدير نموذج الإنحدار تم إعتماد طريقة الإنحدار الخطي البسيط، وذلك قصد معرفة أثر كل متغير مستقل على حدى للمتغير التابع.

إختبار فرضية الإنحدار

- تنص الفرضية الأولى من هذه الدراسة على أنه: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإنفتاح التجاري على إحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 1990–2023."

لإختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم إستخدم إختبار الإنحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر الإنفتاح التجاري كمتغير مستقل على إحتياطي النقد الأجنبي كمتغير تابع، كما توضحه المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha + ß_t.X_t + u_t$$

حيث أن:

Y_t (المتغير التابع) إحتياطي النقد الأجنبي في السنة

α الحد الثابت

$ß_t$ معامل التأثير

X_t(المتغير المستقل) الإنفتاح التجاري في السنة

u_t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الإنحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 04**) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): نتائج إختبار الإنحدار الخطي

النتائج	البيان	القيمة	العليق
المعامل	C (الحد الثابت)	-150.134	عندما يكون TO = 0 فإن FER = - 150.1 مما يشير إلى ظهور قيمة سلبية لنقطة التقاطع.
	TO	398.619	العلاقة بين FER و TO إيجابية وقوية، ذات دلالة إحصائية عالية أي : (P-value = 0.0051 < 0.05) مما يعني أن كل وحدة زيادة في TO تزيد FER بمقدار 398.62 تقريبًا.
المؤشر	R-squared	0.2199	يفسر المتغير TO حوالي 21.99% من التغير في FER، مما يشير إلى نموذج ذو قدرة تفسيرية محدودة نسبيًا.
	t-Statistic (لـ TO)	3.0037	القيمة أكبر من 2، مما يعني أن المعامل ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.
	F-statistic	0.0222	يعكس دلالة النموذج ككل عند مستوى 5%.
	Prob(F-statistic)	0.0051	أقل من 0.05، مما يشير إلى أن النموذج معنوي إحصائيًا ككل.

المصدر: إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول الأعلاه المبين لقيم ومعاملات نموذج الإنحدار الخطي البسيط إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين FER (المتغير التابع) وTO (المتغير المستقل) للفترة المدروسة (1990-2023)، حيث بلغت قيمة P-value للمعامل الإنفتاح التجاري TO حوالي 0.0051، مما يؤكد أن هذا المتغير له تأثير قوي على FER، ومع ذلك فإن قيمة R-squared التي تبلغ 0.2199 تعكس قدرة تفسيرية متوسطة، مما يشير إلى أن المتغيرات الأخرى غير المشمولة في النموذج قد تكون ذات تأثير أكبر على FER.

ومنه فإن معادلة الانحدار:

$$FER = -150.1342 + 398.6198 * TO$$

حيث يمكن تفسير النتائج أعلاه إلى مدى الإعتماد الكبير للإقتصاد الجزائري على تصدير النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للإقتصاد، أي إنخفاض في أسعار الطاقة أو الطلب العالمي على الطاقة سيؤثر بشكل مباشر على FER في الجزائر، كما أن المستوى المنخفض نسبيا لـ

R-squared يشير إلى أن الإقتصاد الجزائري يحتاج إلى تنويع مصادر دخله وتقليل الإعتماد على قطاع المحروقات لتحقيق إستقرار إقتصادي أكبر.

ومنه القرار بشأن الفرضية الأولى: بما أن P-value للمعامل الإنفتاح التجاري TO أقل من 0.05، نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونستنتج أن هناك تأثيرا معنويا لمتغير الإنفتاح التجاري TO على إحتياطي النقد الأجنبي FER خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الفرضية الثانية

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء إختبار على الفرضية الثانية، قصد التحقق من صحتها عن طريق إثباتها أورفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

1- إختبار الفرضية الثانية

-تنص الفرضية الثانية من هذه الدراسة على أنه: « توجد علاقة قوية بين الميزان التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الأزمة النفطية للفترة (2014-2017)".

لإختبار هاته الفرضية فقد تم تسليط الضوء على تأثير أزمة كوفيد-19 على التجارة الخارجية وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الفترة من 2020 إلى 2022، وهي فترة إتسمت بإضطرابات إقتصادية عالمية غير مسبوقة بسبب الإغلاقات، تقلبات أسعار النفط، والإنكماش في النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): "تطور الميزان التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الأزمة النفطية للمرحلة (2014-2018)"

الوحدة: 1 مليار دولار

المرحلة	السنة	الصادرات EX	الواردات IM	الميزان التجاري BOT (صادرات – واردات)	الإحتياطي النقدي الأجنبي FER
قبل الأزمة	**2014**	65.99	70.02	−4.03	179.62
أثناء الأزمة	**2015**	38.49	61.27	−22.78	144.68
أثناء الأزمة	**2016**	33.42	56.53	−23.11	114.39
بعد الأزمة	**2017**	38.61	55.99	−17.38	97.61
بعد الأزمة	**2018**	45.57	56.45	−10.88	80.23

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (2014 _2020).

يتضح لنا من بيانات الجدول أعلاه أن الجزائر شهدت خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 تراجعا حادا في مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) وإحتياطي النقد الأجنبي، نتيجة مباشرة لانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك عبر فترات زمنية:

ففي سنة 2014 (قبل الأزمة)، كانت قيمة الصادرات الجزائرية في حدود 65.99 مليار دولار، مقابل واردات بلغت 70.02 مليار دولار، مما أسفر عن عجز تجاري طفيف قدره −4.03 مليار دولار، وإحتياطي نقدي بلغ 179.62 مليار دولار.

مع بداية الأزمة في 2015، إنخفضت الصادرات إلى 38.49 مليار دولار، بينما ظلت الواردات مرتفعة نسبيًا عند 61.27 مليار دولار، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري إلى −22.78 مليار دولار، وتراجع الإحتياطي النقدي إلى 144.68 مليار، الأزمة ذروتها سنة 2016 حيث سجلت الجزائر أكبر عجز تجاري خلال الفترة بـ −23.11 مليار دولار، في ظل تراجع الصادرات إلى 33.42 مليار دولار، واستمرار مستويات الاستيراد المرتفعة.

إبتداء من سنة 2017، بدأت المؤشرات في التعافي النسبي، حيث إرتفعت الصادرات تدريجيا إلى 45.57 مليار دولار سنة 2018، وانخفض العجز التجاري إلى −10.88 مليار دولار، غير أن هذا التحسن لم يكن

كافيًا لوقف النزيف المستمر في احتياطي النقد الأجنبي الذي انخفض إلى 80.23 مليار دولار بحلول نهاية الفترة المدروسة.

بالتالي، تعكس هذه الأرقام هشاشة الإقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية بسبب اعتماده المفرط على الصادرات الطاقوية، وتظهر محدودية قدرة الدولة على ضبط فاتورة الواردات، مما أسفر عن تآكل سريع لإحتياطاتها من العملة الصعبة خلال مدة قصيرة.

القرار بشأن الفرضية الثانية:

تشير الأرقام إلى وجود إرتباط قوي بين الميزان التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي، حيث أن العجز التجاري المتفاقم أدى مباشرة إلى تآكل احتياطيات البلاد من العملة الصعبة. وكما أشرنا سابقا فإن تحليل أسباب هذه العلاقة تعود مباشرة إلى الطبيعة الريعية للإقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي، وبالتالي فإن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض عائدات الصادرات، ومن ثم تزايد العجز التجاري وتراجع الإحتياطي.

وبناء على البيانات المتاحة والقراءة التحليلية يقبل مضمون الفرضية الثانية، إذ تبين وجود علاقة قوية بين الميزان التجاري واحتياطي النقد الأجنبي خلال الأزمة النفطية (2014–2017)، ما يدعم ضرورة تنويع مصادر الدخل الخارجي وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات لحماية الاقتصاد من تقلبات السوق العالمية، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك بصورة أكثر تفصيلا:

الشكل رقم (2–6): تطور الميزان التجاري والإحتياطي النقدي الأجنبي بالجزائر

في فترة الأزمة النفطية (2014 _2018)

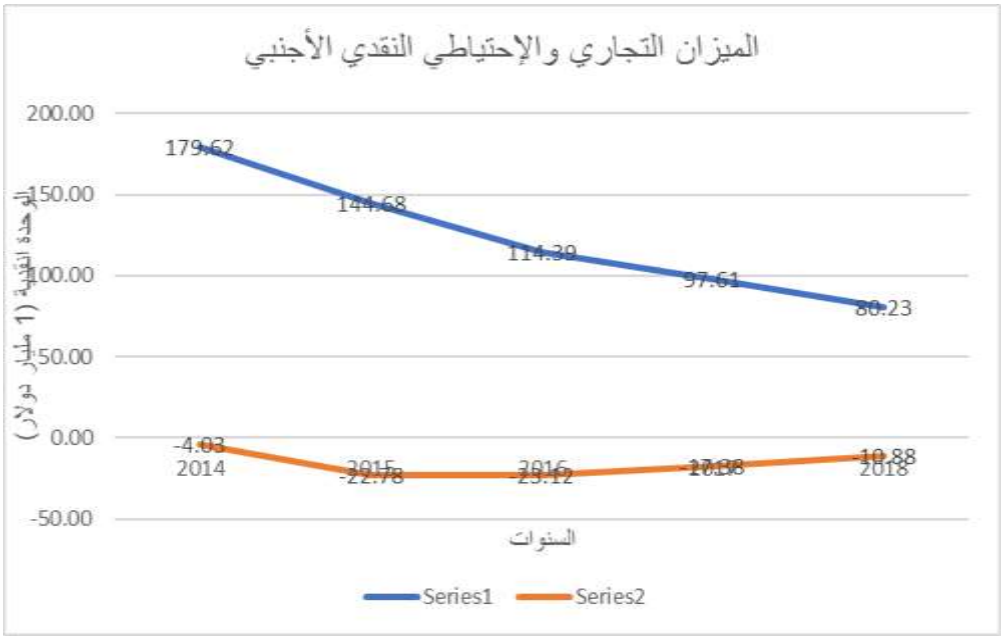

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (2014 _2020).

يؤكد لنا التمثيل البياني لحركة الميزان التجاري والإحتياطي النقدي الأجنبي للفترة المذكورة أعلاه، أن كل تدهور في الميزان التجاري يقابله انخفاض ملحوظ في الإحتياطي النقدي، ما يدل على إعتماد الجزائر شبه الكامل على مداخيل التصدير (خاصة النفط والغاز) لتغذية ‘حتياطاتها، كما أن الأزمة النفطية بعد 2014 تزامنت مع ضغط مزدوج تمثل في إنخفاض التصدير وإرتفاع العجز التجاري، ما أدى إلى نزيف مستمر في الإحتياطي الأجنبي.

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة

سنقوم من خلال هذا المطلب بإجراء إختبار على الفرضية الثالثة، قصد التحقق من صحتها عن طريق إثباتها أورفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

1- إختبار الفرضية الثالثة

-تنص الفرضية الثالثة من هذه الدراسة على أنه: «توجد علاقة بين الصادرات والواردات وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا (2020-2022)".

لإختبار هاته الفرضية فقد تم تسليط الضوء على تأثير أزمة كوفيد-19 على التجارة الخارجية وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الفترة من 2020 إلى 2022، وهي فترة إتسمت بإضطرابات إقتصادية عالمية غير مسبوقة بسبب الإغلاقات، تقلبات أسعار النفط، والإنكماش في النشاط الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): "تطور التجارة الخارجية وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال فترة جائحة كوفيد-19 (2019-2022)"

الوحدة: 1 مليار دولار

المرحلة	السنة	الصادرات EX	الواردات IM	الإحتياطي النقدي الأجنبي FER
ماقبل الجائحة	2019	39.48	50.49	63.30
أثناء الجائحة	2020	25.61	40.98	48.88
أثناء الجائحة	2021	43.66	43.56	46.05
مابعد الجائحة	2022	69.52	46.02	61.74

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر(2019 _2023).

يتضح من بيانات الجدول المتضمن مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) ومؤشر الإحتياطي النقدي الأجنبي لأهم مرحلة أزمات مر بها الاقتصاد العالمي وحتى الجزائري، والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل حتى تظهر لنا العلاقة كالآتي:

1. **فترة ما قبل الجائحة (2019):**

- ✓ بلغ حجم الصادرات 39.48 مليار دولار مقابل واردات قدرها 50.49 مليار دولار، مما يعكس عجزا تجاريا واضحا في الميزان التجاري لسنة 2019.

- ✓ كان إحتياطي النقد الأجنبي مرتفعا نسبيا عند حدود 63.3 مليار دولار، حيث يعد هذا الإرتفاع نتيجة لتراكمات سابقة وأسعار نفط معتدلة.

2. فترة الجائحة (2020–2021):

- ✓ شهدت سنة 2020 صدمة مزدوجة من إنخفاض الصادرات إلى 25.61 مليار دولار (بسبب إنهيار أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي)، وإنخفاض الإحتياطي النقدي إلى 48.88 مليار دولار.
- ✓ كذلك الأمر بالنسبة للواردات تراجعت أيضا نتيجة للإلتزام بتطبيق القيود الصحية وتعليق بعض أنشطة الإستيراد، إلا أنها بقيت مرتفعة نسبيًا مقارنة بالصادرات.
- ✓ في سنة 2021 بدأت مؤشرات التعافي تظهر مع إرتفاع الصادرات إلى 43.66 مليار دولار وتحسن طفيف في الواردات، لكن الإحتياطي النقدي واصل التراجع ليصل إلى 46.05 مليار دولار، ما يعكس إستمرار الضغط على ميزان المدفوعات.

3. فترة ما بعد الجائحة (2022):

- ✓ شهدت الجزائر قفزة نوعية في الصادرات إلى 69.52 مليار دولار نتيجة الإرتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز.
- ✓ إرتفعت الواردات إلى 46.02 مليار دولار، لكن بوتيرة أقل، ما أدى إلى تحسن الميزان التجاري.
- ✓ سجل إحتياطي النقد الأجنبي إرتفاعا واضحا وصل إلى 61.74 مليار دولار، مستعيدا بعضا من مستوياته ما قبل الجائحة.

وبذلك نستخلص أن:

- ✓ حجم الصادرات هو العامل الحاسم في تحديد مستوى الإحتياطي، كما يتضح من التغيرات المتوازية بين EX وFER.
- ✓ فترة 2020 مثلت أدنى نقطة اقتصادية بسبب شدة الصدمة الخارجية.

- ✓ تحسن الوضع في 2022 لا يعزى إلى إصلاحات هيكلية بقدر ما هو نتيجة الطفرة التي حظيت بها أسعار المحروقات.
- ✓ تستمر الواردات في تشكيل عبء على الميزان التجاري، ما يوجب على الحكومة الجزائرية ترشيدها وتوجيهها أكثر نحو الإستثمارات الإنتاجية.

القرار بشأن الفرضية الثالثة:

تشير المعطيات الإحصائية والتحليل الاقتصادي المتوصل إليها من خلال الجدول أعلاه إلى وجود علاقة قوية ومباشرة بين الصادرات (EX) وإحتياطي النقد الأجنبي (FER)، حيث إتسمت هذه العلاقة بالتوازي الواضح في التغيرات السنوية، مما يعزز فرضية أن الصادرات هي المحرك الأساسي لمستوى الإحتياطي في الإقتصاد الجزائري.

في المقابل، فإن العلاقة بين الواردات (IM) والإحتياطات الأجنبية لم تكن بنفس القوة أو الاتجاه، حيث ظلت الواردات مرتفعة نسبيا رغم تراجع الإحتياطي في بعض الفترات، مما يشير إلى أن أثرها كان سلبيا نوعا ما، وغالبا ما شكلت عبئًا على الميزان الخارجي دون مساهمة ملموسة في دعم الإحتياطي.

وعليه، يتم قبول الفرضية بالنسبة للصادرات، لثبوت تأثيرها الواضح والمباشر على إحتياطي النقد الأجنبي، أما بالنسبة للواردات، فيتم رفضها جزئيا لعدم وجود علاقة إيجابية داعمة للإحتياطي، بل على العكس تظهر كمصدر إستنزاف للعملة الصعبة دون مردود إنتاجي واضح، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك بصورة أكثر تفصيلا:

الشكل رقم (2-7): تطور التجارة الخارجية والإحتياطي النقدي الأجنبي بالجزائر في فترة جائحة كوفيد-19 (2019 _2022)

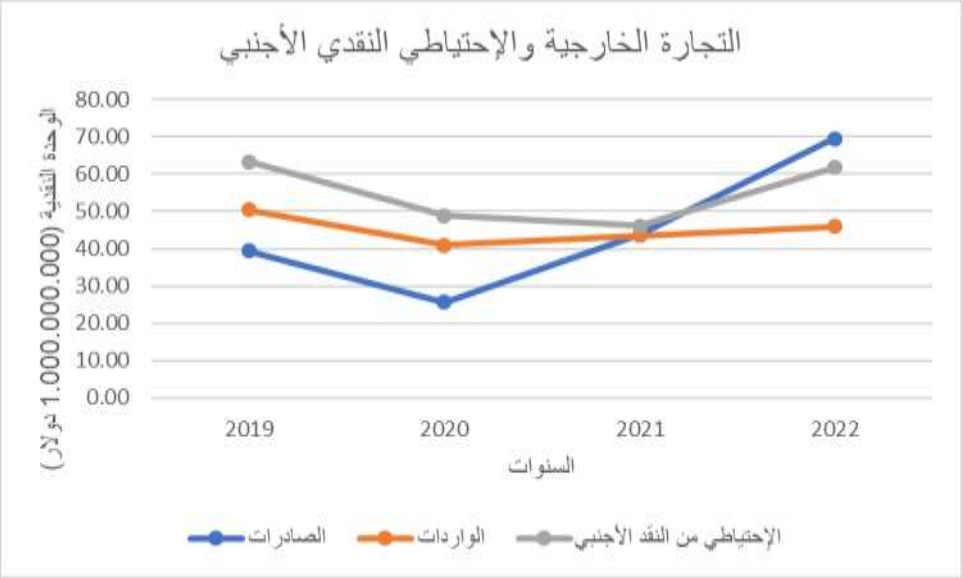

المصدر: إعتمادا على مخرجات النشرة السنوية لبنك الجزائر (2019 _2023).

خلاصة

لقد ساهمت هذه الدراسة التحليلية بدور بالغ الأهمية في توضيح وتعميق الفهم للجوانب النظرية التي تم تناولها في الإطار النظري، حيث تم السعي إلى الربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي من خلال تحليل ودراسة أثر أهم متغيرات الإقتصاد الكلي على الإحتياطي من النقد الأجنبي في الجزائر، وقد تم في مستهل هذا الفصل تحديد المتغيرات المستقلة (الصادرات، الواردات، الدخل المحلي الإجمالي) ممثلة في متغير الإنفتاح التجاري، والمتغير التابع المتمثل في الإحتياط النقدي من العملة الأجنبية.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من إستخدام أدوات وأساليب قياس علمية دقيقة لتحليل مدى تأثير هذه المتغيرات على الإحتياط النقدي الأجنبي خلال الفترة (1990–2023)، وهي فترة شهدت ومرت بعدة أزمات وإختلالات على المستويين المحلي والدولي، انعكست سلبا على التجارة الخارجية الكثير من الدول، كما أثرت على أداء العديد من الإقتصاديات، بما في ذلك الإقتصاد الجزائري.

بذلك، فقد سمح لنا جمع البيانات الإحصائية للمتغيرات السالفة الذكر من المصادر والهيئات الرسمية ، الأمر الذي كان إيجابيا وسمح لنا بمواصلة وإتمام هذه الدراسة التطبيقية ، التي قمنا خلالها بإختبار فرضيات الدراسة التي تعتبر أساس دراسة حالة و التأكد من صحة الفرضيات التي كانت تراودنا قبل إجراء هذه الدراسة ، ليتم بعدها التوصل إلى قبول فرضيات ورفض أخرى ومعرفة أسباب ذلك ، وهذا ما مكننا بصورة عامة من الإطلاع وفهم موضوع الدراسة إلى حد ما بجانبيه النظري والتطبيقي والتمكن من الوصول إلى حل إشكالية الدراسة التي تم طرحها في بداية الدراسة.

الــخاتــمــة

أولا: خلاصة عامة

لقد أتاحت هذه الدراسة معرفة الجوانب النظرية والتطبيقية حول تركيبة مؤشر الإنفتاح التجاري الجزائري ومعرفة بصفة عامة حول حركة الميزان التجاري الجزائري (الصادرات، الواردات)، وكذا الدخل الإجمالي الخام، مابين أن هذا الإقتصاد ريعي يعتمد بشكل رسمي ويعتمد بحجم كبير جدا على المحروقات، الأمر الذي سمح بالتعرف أكثر هذه المؤشرات الهامة الإقتصادية الكلية بإعتبارها متغيرات مستقلة لهذه الدراسة، وكذا المتغير التابع المتمثل في الإحتياطي من النقد الأجنبي ، حيث أن هذا الأخير يتمثل في مختلف الأصول النقدية التي تمتلكها الدولة ممثلة في البنك المركزي ومقومة بالعملات الأجنبية.

كما تم في هذه الدراسة إجراء بعض الإختبارات الإحصائية ، بما يتوافق وأهداف الدراسة وفرضياتها ، وقد أظهرت النتائج العامة إلى أن بعض المتغيرات كانت لها علاقة ذات دلالة إحصائية قوية مع المتغير التابع (الاحتياط النقدي الأجنبي)، حيث تم التوصل إلى أن الإحتياط النقدي من المعلات الأجنبية له علاقة مباشرة بزيادة حجم التجارة الخارجية، أو التدفقات الإستثمارية الأجنبية، والتنوع في شراكات الجزائر التجارية مع أسواق جديدة هي من أبرز العوامل التي قد تؤثر في هذا الاحتياط، وعلى العكس يتأثر هذا الإحياط بالإنخفاض والتراجع النسبي بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط، ضعف التنوع الصناعي في الإقتصاد الجزائري، وغياب الاستثمارات المستدامة في قطاعات غير المحروقات ،إلا أنها لاتؤثر فيه بشكل كبير أو مبالغ فيه وذلك بالنظر إلى أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات.

من جهة أخرى، فإن تحفيز الإستثمار في القطاعات خارج المحروقات، تبني سياسة إنفتاح تجاري مدروسة تنبثق عن إستراتيجيات التنويع الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي يمكن أن يكون له دور مهم في تحسين الوضع المالي في المستقبل، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة في تنويع الاقتصاد الجزائري وضمان استدامة إحتياطات النقد الأجنبي لتقليل تأثيرات تقلبات السوق النفطية على الاحتياط النقدي الأجنبي."

و من خلال ما تم تناولنه واستعراضه بالفصلين السابقين من هذه الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، و بعد معالجة هذا الموضوع للمتغيرات المكونة للإنفتاح التجاري بالجزائر وإحتياطي النقد الأجنبي خلال الفترة (1990_2023) تم التوصل إلى جملة من النتائج والخروج بعدد من التوصيات والمقترحات سنقوم بعرضها في العناصر الموالية من هذه الدراسة .

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

ا- النتائج النظرية

- ان الانفتاح التجاري و ارتفاع مؤشره ليس بالظرورة مؤشر إيجابي لان هناك مكون رئيسي له و هو الواردات .
- ارتفاع الواردات و عجز الميزان التجاري لا يعني حالة سلبية بالنسبة للدولة لانه من ممكن الاستيراد من اجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .
- الاحتياطات الأجنبية صمام امان بالنسبة للدولة ولكن لابد من دراستها بدقة لانه من ممكن ان تكون تكلفة النسبة للدول .

ب- النتائج الميدانية

- ✓ **بالنسبة للفرضية الأولى** : التي تنص بأنه " **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشر الإنفتاح التجاري على إحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وذلك خلال الفترة 1990-2023**"، فقد أظهرت نتائج الفرضية أن العلاقة بين الإنفتاح التجاري (TO) والإحتياطي النقدي الأجنبي (FER) في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023 معنوية إحصائيا مع وجود علاقة طردية قوية، حيث بلغت القيمة الإحتمالية للنموذج ككل (P-value) F=0.0051، وهي أقل من المستوى المعتمد 5% ، أي ما يمكن القول عنه أنه يوجد تأثير معنوي لمؤشر TO على FER خلال الفترة المدروسة، بإعتبار أن زيادة الإنفتاح التجاري تدعم تدفق العملات الأجنبية إلى الجزائر من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية، تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وتوسيع نطاق الشراكات الإقتصادية مع الدول الأجنبية، **وبهذا يتم قبول الفرضية الأولى.**

- ✓ **بالنسبة للفرضية الثانية** : التي تنص على أنه " **توجد علاقة قوية بين الميزان التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الأزمة النفطية للفترة (2014-2017)**"، وقد أظهرت نتائج إختبار الفرضية أنه في سنة 2014 كان العجز التجاري طفيفا وبلغ(4.03-) مليار دولار، مع إحتياطي أجنبي مرتفع عند 179.62 مليار دولار، خلال ذروة الأزمة (2015-2016) تفاقم العجز التجاري إلى أكثر من (23-) مليار دولار، ما رافقه تراجع حاد في الإحتياطي إلى 114.39 مليار دولار، رغم تحسن نسبي بعد 2017، فقد إستمر الإحتياطي في الإخفاض ليصل إلى 80.23 مليار دولار في سنة 2018"، هذا مايؤكد لنا صحة الفرضية بوجود علاقة طردية قوية بين الميزان التجاري وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال الأزمة النفطية للفترة (2014-2017)" ، **وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الثانية.**

- ✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة :** التي تنص على أنه " **توجد علاقة إرتباطية بين التجارة الخارجية وإحتياطي النقد الأجنبي في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا (2019–2022)** "، وقد بينت نتائج إختبار الفرضية أنه في سنة 2020 تراجعت الصادرات بشكل حاد إلى 25.61 مليار دولار، ما أدى إلى إنخفاض الإحتياطي إلى 48.88 مليار دولار، ورغم التحسن نسبي الملاحظ في الصادرات سنة 2021، فقد واصل الإحتياطي النقدي بالإنخفاض ، أي إنعكاسات الواردات بإستنزافها للإحتياطي ما يعكس إستمرار هشاشة الميزان الخارجي ، أما في سنة 2022 فقد إتفعت الصادرات إلى 69.52 مليار دولار نتيجة طفرة أسعار النفط، ما ساهم في إستعادة الإحتياطي ليصل إلى 61.74 مليار دولار، هذا ما يوضح لنا وجود علاقة إيجابية قوية بين الصادرات وإحتياطي النقد الأجنبي، ما يعكس حساسية الإحتياطي تجاه تغيرات مداخيل التصدير، بالمقابل فإن أثر الواردات لم يكن بنفس الإتجاه أو القوة، حيث ظلت مرتفعة في معظم السنوات، ما يجعلها عامل إستنزاف أكثر من كونها عنصر دعم للاحتياطي، أي أنه توجد علاقة إرتباطية موجبة قوية بين الصادرات والإحتياطي النقدي ، كما توجد علاقة إرتباطية سالبة بين الواردات والإحتياطي، **وبهذا يتم قبول الفرضية الثالثة .**

ثالثا: التوصيات

و في ضوء النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة فقد خلصت مجموعة من التوصيات و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ضرورة تعزيز فاعلية الإنفتاح التجاري من خلال تطوير إستراتيجية وطنية لتنويع الشركاء التجاريين والأسواق الخارجية، مع التركيز على إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية خاصة مع دول القارة الإفريقية والأسواق الصاعدة.
- ضرورة تحسين هيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز على تنمية الصادرات ذات القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات لاسيما الجانب الزراعي والفلاحي، مع ضرورة تحفيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على التصدير من خلال تمويلات تحفيزية وتسهيلات لوجستية.
- ينبغي على الحكومة الجزائرية ضبط الواردات بشكل عقلاني عبر تشجيع البدائل المحلية وإعادة النظر في قائمة المواد المستوردة ذات الأثر السلبي على الميزان التجاري، بما يسهم في حماية إحتياطيات النقد الأجنبي.

- ضرورة دعم تنافسية الإقتصاد الوطني من خلال تحسين مناخ الأعمال، تسهيل الإجراءات الجمركية، ومواكبة المعايير الدولية في الإنتاج والجودة، بما يساهم في تعزيز مكانة المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- ينبغي على الحكومة تفعيل آليات التحكم في العوامل الداخلية المؤثرة على الاحتياطي الأجنبي، مثل التضخم وسعر الصرف، من خلال سياسات مالية ونقدية منسقة تحافظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة قد لفت إنتباهنا عدة مواضيع للبحث في هذا المجال التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذا البحث كالآتي:

- دراسة قياسية لأثر مكونات الصادرات والواردات على إحتياطي النقد الأجنبي؛
- تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والتقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري؛
- تقييم دور السياسة التجارية في تحسين رصيد الحساب الجاري وتأثيره على الإحتياطيات؛
- دراسة مقارنة لفعالية الانفتاح التجاري في الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي بين الجزائر ودول المغرب العربي؛
- تحليل العلاقة قصيرة الأجل بين الصدمات الخارجية لأسعار النفط وإحتياطي النقد الأجنبي.
- تقييم أثر الانفتاح التجاري في ظل الاتفاقيات التجارية المبرمة لمنطقة التجارة البينية الإفريقية).

قائمة المراجع والمصادر

- المراجع و المصادر :

1- بحوث الجاممعية :

- ✓ سلطاني عادل ،ادراة احتياطي الصرف اجنبي دراسة حالة الجزائر (2012/1992)، مذكرة ماجستير ،مالية دولية ،قاصدي مرباح ورقلة ،2016/2015،صفحة 2
- ✓ زيرمي نعيمة ،اثر التحرير التجاري على نمو الاقتصادي في جزائر ،مالية دولية ،مدكرة دكتورة ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،2016/2015،صفحة 64
- ✓ ملال شريف الدين،اثر التحرير التجاري على النمو اقتصادي دراسة حالة الجزائر ماليزيا البرازيل خلال فترة (2016/1990)،مذكرة دكتورة ،تجارة مالية و دولية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2021/2020،صفحة 115
- ✓ صغير فؤاد،لعسكري خالد،اثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر ،اقتصاديات العمل ،مذكرة ماستر ،2023/2022،صفحة 2
- ✓ [1] بوروس منى ،خياط هبة ،اثر الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في جزائر دراسة قياسية(2018/1990)،ادرة مالية ،مدكرة ماستر ،مركز جامعي ميلة ، 2019 /2020
- ✓ [1] دريدي وداد،اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائر (2018/1990/،مذكرة ماستر ،اقتصاد دولي ،محمد خيضر بسكرة ،2020/2019،صفحة 28
- ✓ سوادقية محمد ، عرابي هجيرة ،تاثير الانفتاح تجاري على الاحتياطات اجنبية في جزائر (2016/1990)،اقتصاد كلي مدكرة ماستر ،جامعة مدية ،218،2017، صفحة 13-18
- ✓ زموش نسمة ،دور الاحتياطيات دولية في جذب الاستثمار اجنبي المباشر ،مذكرة ماستر ،مالية و تجارة دولية ،محمد خيضر بسكرة ،2019/2018، صفحة 39
- ✓ نقي خدبجة ،بن غلية فؤاد،مزاري فتيحة،تسير احتياطات الصرف و توظيفها،مذكرة ماستر ،علوم مالة و محاسبة ،جامعمة احمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت ،2019/2018،صفحة 6

2- المجلات :

- ✓ نور الهدى بوحيتم،مسعود جماني،تأثير الانفتاح التجاري على ميزان التجاري،مجلة الإنسانية وعلوم الاجتماعية ،كلية علوم الإنسانية و اجتماعية،عدد2،جزائر 2020/12/30/صفحة 174
- ✓ معاش فتحي ،شربي محمد الأمين،تحليل تراكم الاحتياطات الأجنبية و اثرها على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادراة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،مجلد 5 ،عدد 1 الجزائر ،2021/6/3،ص 336/317
- ✓ شرفاوي محمد ،بكوش كريمة ،قياس اثر سعرالصرف الدينار-الدولار على احتياطات الصرف الأجنبي ،مجلة الاقتصاد و البيئة ،جامعة جلالي بونعامةخميس مليانة ،العدد 03، الجزائر ،2021/11/10،ص52-75
- ✓ محمد العيد صلوح ،عبد الرزاق مولاي لخضر ،السايح بوزيد، اليات إدارة الاحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها ،مجلة الباحث مكلية علوم اقتصادية و تسير و علوم تجارية ورقلة، الجزائر 04/12/2018، ص 215-2016

✓ امنة سعداوي ،توفيق بن شيخ ،إدارة تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي بالدول النفطية ،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ،مخبر التمية الذاتية و الحكم الراشد قالمة ،مجلد 9 عدد 1، 2022، ص 581

الـــمـــــلاحـــق

الملحق رقم 1:إختبار التوزيع الطبيعي والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EX	IM	GDP	TO	FER
Mean	38.15824	33.23471	129.0824	0.549118	68.75500
Median	36.89000	28.66000	132.7800	0.535000	52.59000
Maximum	82.34000	70.02000	247.6300	0.710000	194.7100
Minimum	9.590000	10.28000	41.76000	0.400000	0.720000
Std. Dev.	23.40959	20.73129	73.27279	0.077003	65.45146
Skewness	0.384773	0.208698	0.118947	0.239216	0.633387
Kurtosis	1.824564	1.428306	1.414919	2.230300	2.036258
Jarque-Bera	2.796289	3.746290	3.639523	1.163558	3.589143
Probability	0.247055	0.153640	0.162064	0.558903	0.166199
Sum	1297.380	1129.980	4388.800	18.67000	2337.670
Sum Sq. Dev.	18084.30	14182.95	177173.8	0.195674	141368.5
Observations	34	34	34	34	34

الملحق رقم 2: مصفوفة إرتباط معاملات متغيرات الدراسة

	EX	IM	GDP	TO	FER
EX	1	0.78749903...	0.85481952...	0.53843240...	0.86862829...
IM	0.78749903...	1	0.96312954...	0.10991257...	0.88471371...
GDP	0.85481952...	0.96312954...	1	0.09532942...	0.82728624...
TO	0.53843240...	0.10991257...	0.09532942...	1	0.46897382...
FER	0.86862829...	0.88471371...	0.82728624...	0.46897382...	1

الملحق رقم (03) : نتائج إختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.557562	Prob. F(1,32)	0.1196
Obs*R-squared	2.516297	Prob. Chi-Square(1)	0.1127
Scaled explained SS	0.982885	Prob. Chi-Square(1)	0.3215

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/09/25 Time: 18:23
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2754.465	3786.089	-0.727522	0.4722
TO	10922.78	6829.988	1.599238	0.1196

R-squared	0.074009	Mean dependent var	3243.424
Adjusted R-squared	0.045072	S.D. dependent var	3091.723
S.E. of regression	3021.245	Akaike info criterion	18.92175
Sum squared resid	2.92E+08	Schwarz criterion	19.01153
Log likelihood	-319.6697	Hannan-Quinn criter.	18.95237
F-statistic	2.557562	Durbin-Watson stat	0.464238
Prob(F-statistic)	0.119596		

الملحق رقم (04) : نتائج إختبار الفرضية الأولى

Dependent Variable: FER
Method: Least Squares
Date: 05/09/25 Time: 19:29
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-150.1342	73.56499	-2.040837	0.0496
TO	398.6198	132.7090	3.003714	0.0051

R-squared	0.219936	Mean dependent var	68.75500
Adjusted R-squared	0.195559	S.D. dependent var	65.45146
S.E. of regression	58.70382	Akaike info criterion	11.03991
Sum squared resid	110276.4	Schwarz criterion	11.12969
Log likelihood	-185.6785	Hannan-Quinn criter.	11.07053
F-statistic	9.022299	Durbin-Watson stat	0.132466
Prob(F-statistic)	0.005146		